غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

التجارة الخارجية السلعية الكويتية: الاتجاهات والفرص والتحديات

الادارة الاقتصادية

فبراير 2025

المحتويات

مقدمة 4
1. تحليل أداء التجارة الخارجية في الكويت خلال الفترة من 2014 وحتى2024..... 5
(أ) فائض الميزان التجاري..... 6
(ب) تنافسية التجارة الدولية للكويت..... 8
(ج) الاتجاهات السلعية للصادرات والواردات..... 9
(د) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية..... 11
(ه) تجارة الكويت الخارجية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية..... 13
(و) الميزان التجاري والنمو الاقتصادي..... 13
2. رصد التحديات الهيكلية التي تواجه التجارة الخارجية الكويتية..... 15
(أ) العوامل الخارجية وتأثيرها على التجارة الخارجية..... 15
(ب) العوامل الهيكلية المؤثرة على التجارة الخارجية..... 17
- تكلفة التصدير والاستيراد..... 17
- الوقت المستغرق للتصدير والاستيراد..... 19
- أداء الخدمات اللوجيستية والتيسير التجاري..... 20
3. الفرص المتاحة لتنمية التجارة الخارجية الكويتية..... 29
أولاً: الاستثمار في قطاع الطاقة..... 29
ثانياً: الاستثمار في القطاعات غير البترولية..... 31
ثالثاً: توسيع التجارة مع شركاء دوليين غير تقليديين..... 35
رابعاً: دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية..... 36
خامساً : دعم المناطق الاقتصادية حجر الزاوية لنمو التجارة الخارجية..... 37
4. إجراءات تعزيز فائض الحساب الجاري..... 37
خاتمة..... 39
ملحق 1..... 42
ملحق 2..... 463
المراجع.....

الاشكال

شكل (1) أداء التجارة الخارجية للكويت خلال الفترة 2018-2023..... 7
شكل (2) تطور نسبة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية وقيمة الميزان التجاري للكويت (مليون دينار) خلال عامي 2023-2024..... 7
شكل (3) معدل التبادل التجاري للكويت خلال الفترة 2018-2024..... 9
شكل (4) الصادرات والواردات غير النفطية الكويتية خلال عام 2023 حسب المنطقة الجغرافية..... 11
شكل (5) الصادرات والواردات غير النفطية خلال عام 2023 حسب جهة التصدير وبلد المنشأ..... 12
شكل (6) صافي الميزان التجاري للكويت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مليون دينار) خلال عام 2023 13
شكل (7) تطور الحساب الجاري والناتج المحلي الإجمالي 1995-2023 (مليون دولار)..... 14
شكل (8) نسبة أنشطة استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والأنشطة الخدمية المرتبطة بالنفط والغاز (% من الناتج المحلي الإجمالي)..... 41
شكل (9) مستوى الإنتاج مع إنهاء التخفيضات الطوعية في نوفمبر 2023، والتي ستبدأ في ديسمبر 2024 وتستمر حتى نوفمبر 2025..... 17
شكل (10) تكلفة التصدير والاستيراد بدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2019..... 18
شكل (11) الوقت المستغرق للتصدير والاستيراد لدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2019..... 19
شكل (12) مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: الإجمالي (1=منخفض إلى 5=مرتفع) خلال عام 2022..... 21
شكل (13) القدرة على تتبع وتعقب الشحنات (1=منخفض إلى 5=مرتفع)..... 22
شكل (14) كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية (1=منخفض إلى 5=مرتفع)..... 22
شكل (15) سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية (1=منخفض إلى 5=مرتفع)..... 23
شكل(16) كفاءة عملية التخليص الجمركي (1=منخفض إلى 5=مرتفع)..... 24
شكل (17) التردد الذي تصل به الشحنات إلى المرسل إليه في الوقت المحدد أو المتوقع (1=منخفض إلى 5=مرتفع) 24
شكل (18) جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل (1=منخفض إلى 5=مرتفع)..... 25
شكل (19) مؤشرات تيسير التجارة بالكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2023..... 26
شكل (20) مستوى تنفيذ أبعاد تيسير التجارة في الكويت مقارنة بمتوسط التنفيذ بدول مجلس التعاون الخليجي (2023) . 27
شكل (21) مؤشر تركز السوق HH..... 30
شكل (22) مؤشر النفاذ لسوق التصدير..... 36

الجداول

جدول (1) إجمالي الصادرات بحسب الأقسام السلعية في التصنيف الدولي الموحد (مليون دينار) خلال الفترة 2018-2023 10
جدول (2) إجمالي الواردات بحسب الأقسام السلعية في التصنيف الدولي الموحد (مليون دينار) خلال الفترة 2018-2023 10
جدول (3) تطور الأرقام القياسية لقيمة وحدة الصادرات مقارنة بالأرقام القياسية لقيمة وحدة الواردات خلال الفترة من 2018-2024..... 16

جدول (م.أ) ملخص التجارة الخارجية (مليون دينار)..... 42
جدول (م.2) تجارة الكويت الخارجية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مليون دينار)..... 43
جدول (م. 3) نتائج تحليل نموذج VECM..... 43
جدول (م. 4) إجراءات تيسير التجارة والموقف من التنفيذ بالكويت..... 45

مقدمـــة:

يقدم هذا التقرير تحليلاً تفصيلياً لأداء التجارة الخارجية للكويت، مع التركيز بشكل خاص على التطورات التي شهدها الميزان التجاري. فقد شهد الميزان التجاري لدولة الكويت خلال الفترة من عام 2018 حتى عام 2023 تقلبات ملحوظة، حيث انتقل من مستوى قياسي مرتفع في عام 2018 إلى انخفاض حاد في عام 2020، قبل أن يشهد تعافياً قوياً في عام 2022. ويعزى هذا التذبذب في الأداء إلى مجموعة من العوامل المحلية والعالمية، بما في ذلك تأثير جائحة كوفيد-19.

وتكشف البيانات الصادرة عن بنك الكويت المركزي عن انخفاض في فائض الحساب التجاري خلال عام 2023 مقارنة بالأعوام السابقة. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار النفط العالمية وتأثير ذلك على عائدات صادرات النفط الكويتية التي تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات. على الرغم من هذا التراجع، لا تزال الكويت تسجل فائضاً في ميزانها التجاري بفضل نمو الصادرات النفطية، مما يؤكد استمرار الاعتماد الكبير على النفط كمحرك رئيسي للصادرات الكويتية.

عند تحليل تنافسية التجارة الدولية، اتضح لنا أنه على الرغم من التقلبات التي شهدها معدل التبادل التجاري للكويت في الفترات الأخيرة، فإن المعدل شهد تعافياً تدريجياً بداية من عام 2020 وشهد تحسناً ملحوظاً مع بدايات عام 2024. ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى تحسن أسعار الصادرات مقارنة بتكاليف الواردات العالمية، نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام، والذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الكويتي، وهو ما يعكس قدرة الميزان التجاري على الاستفادة من تحسن أسعار الطاقة العالمية.

تتركز صادرات الكويت بشكل كبير في الأسواق العربية والآسيوية غير العربية، حيث تستحوذ الدول العربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، على الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات الكويتية، مما يعكس قوة العلاقات الاقتصادية والتكامل التجاري بين الكويت والدول العربية. كما تشهد الأسواق الآسيوية غير العربية، مثل الهند والصين، نموًا مستمرًا في الطلب على المنتجات الكويتية غير النفطية، مثل المواد الكيميائية العضوية والمواد الخام البلاستيكية والحديد والصلب. في المقابل، تعتمد الكويت بشكل كبير على عدد من الدول الآسيوية غير العربية في وارداتها، خاصة السلع الصناعية. وتأتي مجموعة الدول الأوروبية في المرتبة الثانية، والتي تزود الكويت بالسلع التقنية والطبية. وتلعب الدول العربية دورًا مهمًا في توفير السلع الغذائية والمواد الخام، وكذلك دول الامريكيتين، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تصدر منتجات رئيسية مثل السيارات والزيوت النباتية، أما الدول الأفريقية فحصة وارداتها من الكويت ضئيلة بسبب عوامل مثل ضعف البنية التحتية والحواجز التجارية.

كما يقدم التقرير تحليلا موجزا للعلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الكويت. وتحليل العلاقة قوية بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الكويت، حيث تظهر النتائج ارتباط وثيق بين الميزان التجاري ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ويبرز التقرير التحديات الكبيرة التي تواجه التجارة الخارجية للكويت والتي أبرزها الظروف الجيوسياسية الدولية والتي تؤثر على مسار النمو للميزان التجاري. فقد أثر تقلب أسعار النفط بشكل كبير على وضع الميزان التجاري بسبب التقلب في عائدات النفط التي تعتبر الداعم الرئيسي للميزان التجاري بالكويت. أيضاً شكلت التحديات الهيكلية، مثل ارتفاع تكاليف التصدير والاستيراد وبطء الإجراءات الجمركية، عائقًا كبيرًا أمام التجارة الخارجية للكويت. وهو ما يستلزم معه ضرورة تبسيط الإجراءات الجمركية وأتمتة المعاملات التجارية، بالإضافة إلى توحيد الإجراءات، والتي يمكنها أن تساهم بشكل فعال في خفض التكاليف وزيادة كفاءة التجارة، مما يعزز تنافسية قطاع التجارة الخارجية للكويت. ويوضح التقرير طبيعة الفجوة في أداء الخدمات اللوجستية بالكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي. ولتجاوز التحديات السابقة، فمن الضروري التركيز على تطوير البنية التحتية اللوجستية من خلال الاستثمار في الموانئ والمطارات ومناطق التخزين. بالإضافة إلى ذلك، فإن تبني التقنيات الحديثة والرقمنة في العمليات اللوجستية سيساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة سلسلة التوريد.

واخيراً، يسلط التقرير الضوء على الفرص الواعدة المتاحة لتعزيز التجارة الخارجية في الكويت. فبفضل مواردها الطبيعية واستراتيجيتها التنموية الطموحة، يمكن للكويت أن تسهم في التجارة العالمية وتعزيز دورها كمركز تجاري إقليمي مميز. ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال زيادة استثماراتها في قطاع الطاقة وتنويع اقتصادها، وتطوير بنيتها التحتية، وتشجيع القطاع الخاص. وتُمثل مشاريع البنية التحتية الطموحة، مثل تطوير ميناء مبارك الكبير والاستثمار في المناطق الاقتصادية، حافزًا قويًا لتعزيز تنافسية التجارة الخارجية الكويتية.

1. تحليل أداء التجارة الخارجية في الكويت خلال الفترة من 2014 وحتى 2024

تعتمد الكويت بشكل أساسي على التجارة الخارجية كمحرك رئيسي لاقتصادها، حيث تساهم بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي. وكرابع أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، تأتي إيرادات الكويت من صادراتها بشكل رئيسي من الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، والتي تمثل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات وحوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي، 2024). من ناحية أخرى، تعتمد الكويت بشكل خاص على استيراد المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية والمنتجات نصف المصنعة. وقد زادت الواردات بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة بسبب تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية الكبيرة وارتفاع الطلب الاستهلاكي الخاص. في عام 2024، شملت أبرز الواردات الرئيسة: المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والمنتجات المصنعة الأخرى مثل السيارات، وأدوات إرسال المذياع والهاتف، والذهب، والأدوية، وأنابيب الحديد أو الصلب (Data Comtrade, 2024).

تصدر الكويت إلى مجموعة متنوعة من الدول، من أهمها الإمارات العربية المتحدة والهند والمملكة العربية السعودية والصين وباكستان. وشمل أكبر موردي الكويت الصين (18.8%) والإمارات العربية المتحدة (11.9%) والولايات المتحدة (8.6%) والهند (5.5%) والمملكة العربية السعودية (5.3%) (Data Comtrade, 2024).

من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي، تمنح الكويت للمنتجات القادمة من هذه الدول معاملة تفضيلية تتمثل في الإعفاء من الرسوم الجمركية. إلا أن هذا الإعفاء مشروط بوفاء هذه المنتجات بمعايير المنشأ، والتي تتطلب أن تكون نسبة القيمة المضافة داخل دول المجلس أكثر من 40% وأن تكون أغلبية ملكية الشركة المنتجة لمواطني دول المجلس. وفي خطوة نحو مزيد من الانفتاح التجاري، أقرّت الكويت اتفاقية تيسير التجارة العالمية التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليل التكاليف التجارية.(lloyds Bank, 2024)

تفرض الكويت قيودًا على التجارة الخارجية، حيث تخضع معظم الواردات لرسوم جمركية بنسبة 5%. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه القيود مجموعة من الحواجز غير الجمركية التي تشمل متطلبات الترخيص وشهادات فحص الجودة. وقد لعبت الاتفاقيات الثنائية دوراً حيوياً في تعزيز مكانة الكويت كمركز تجاري إقليمي. من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية مع شركاء تجاريين، قامت الكويت بإزالة أو خفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية، مما سهل حركة التجارة والسلع والخدمات. وقد أدت هذه الجهود إلى تحويل الكويت إلى مركز حيوي لتجارة الطاقة والسلع والخدمات اللوجستية في المنطقة، مما يعزز من مكانتها الاقتصادية الإقليمية والدولية (Middle East Briefing, 2023).

ترتكز إيرادات التجارة بشكل أساسي على عائدات النفط، إذ تشكل صادرات النفط الخام ومشتقاته حجر الزاوية في صادراتها. هذا الاعتماد الكبير على النفط يجعل الميزان التجاري للكويت مرتبطًا بشكل وثيق بتقلبات أسعار النفط العالمية. وعلى الرغم من هذه التذبذبات، تمكنت الكويت من تحقيق قدر من الاستقرار في الميزان التجاري خلال الأعوام الماضية مع تبني استراتيجيات تدعم التنوع الاقتصادي

(أ) فائض الميزان التجاري

أعلن بنك الكويت المركزي عن نتائج ميزان المدفوعات الكويتي للعامين 2023 و2024، حيث أظهرت البيانات انخفاض في فائض الحساب التجاري خلال عام 2023 مقارنة بالعام السابق. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع قيمة الصادرات السلعية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية وتأثير ذلك على عائدات صادرات النفط الكويتية. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، لا يزال الميزان التجاري يسجل فائضًا، نتيجة نمو الصادرات السلعية وخاصة النفطية والتي تشكل ما يزيد عن 90% من إجمالي الصادرات السلعية، مما يشير إلى استمرار الاعتماد على الصادرات النفطية كقوة دفع للتجارة الخارجية (جدول 1-م1) (بنك الكويت المركزي، 2024). وقد استمر تراجع قيمة فائض الميزان السلعي خلال عام 2024، نتيجة لما شهده الاقتصاد الكويتي من انكماش ملحوظً، فقد بلغ النمو الإجمالي -1.8%. وكان قطاع النفط، العمود الفقري للاقتصاد الكويتي، الأكثر تضررًا، حيث انكمش ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة -4.3%. ويعزى هذا الانكماش الحاد إلى عدة عوامل، أبرزها قرارات أوبك+ بتخفيض إنتاج النفط بهدف دعم الأسعار. وقد أدت هذه القرارات إلى تراجع إنتاج وتجارة قطاع النفط الكويتي إلى أدنى مستوياته منذ جائحة كورونا، حيث انخفض الإنتاج بأكثر من 10% مقارنة بالأعوام السابقة. ومن المتوقع أن يستمر هذا التراجع في الآجل القصير (Allianz-trade, 2024).

ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي (ديسمبر، 2024)، فقد انخفض فائض الحساب الجاري إلى 31.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، مقارنة بنحو 34.3% عام 2022. ويرجع هذا الانخفاض بشكل رئيس إلى انخفاض عائدات تصدير النفط إلي نحو 47.7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2023 مقارنة بنحو 51.1% عام 2022، مدفوعا بانخفاض أسعار النفط وتخفيضات الإنتاج التي أقرتها أوبك+.

ووفقا لتقديرات الصندوق فإن فائض الحساب الجاري في عام 2023 كان أقل من المستوى المتوقع بناءً على اهداف السياسات متوسطة الأجل، والذي قدره الصندوق بنحو 46.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشير إلى فجوة بلغت نحو 15%، منها نحو 3.5% فجوة ناتجة عن السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها، مثل انخفاض الادخار المالي بسبب انخفاض استخدام عائدات النفط. ونستنتج من ذلك أن فائض الحساب الجاري كان اقل مما يجب أن يكون عليه وفقا لأهداف السياسات المثلي في المدى المتوسط. إضافة لذلك، فقد يعود الخفض في فائض الحساب الجاري إلى فجوة في سعر الصرف الفعلي الحقيقية بنسبة 28.7% خلال العام 2023، وهو ما يشير إلى ارتفاع قيمة الدينار الكويتي مقارنة بالقيمة المتوافقة مع اهداف السياسات متوسطة الأجل. كذلك كان لتدفقات رؤوس الأموال للخارج نتيجة استثمارات عائدات تصدير النفط بواسطة الهيئة العامة للاستثمار أثرا في خفض فائض الحساب المالي من ميزان المدفوعات لنحو 30.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023 مقارنة بنحو 34.9% عام 2022 (IMF, Dec. 2024).

شكل(1) أداء التجارة الخارجية للكويت خلال الفترة 2018-2023

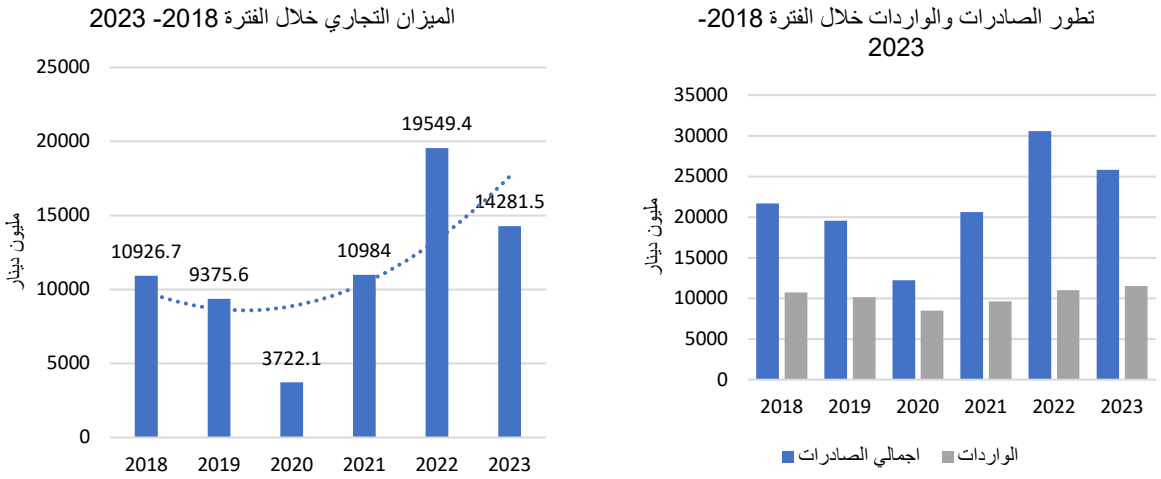

المصدر: (بنك الكويت المركزي، 2024)

شكل 2 تطور نسبة الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية وقيمة الميزان التجاري للكويت (مليون دينار) خلال عامي 2023-2024

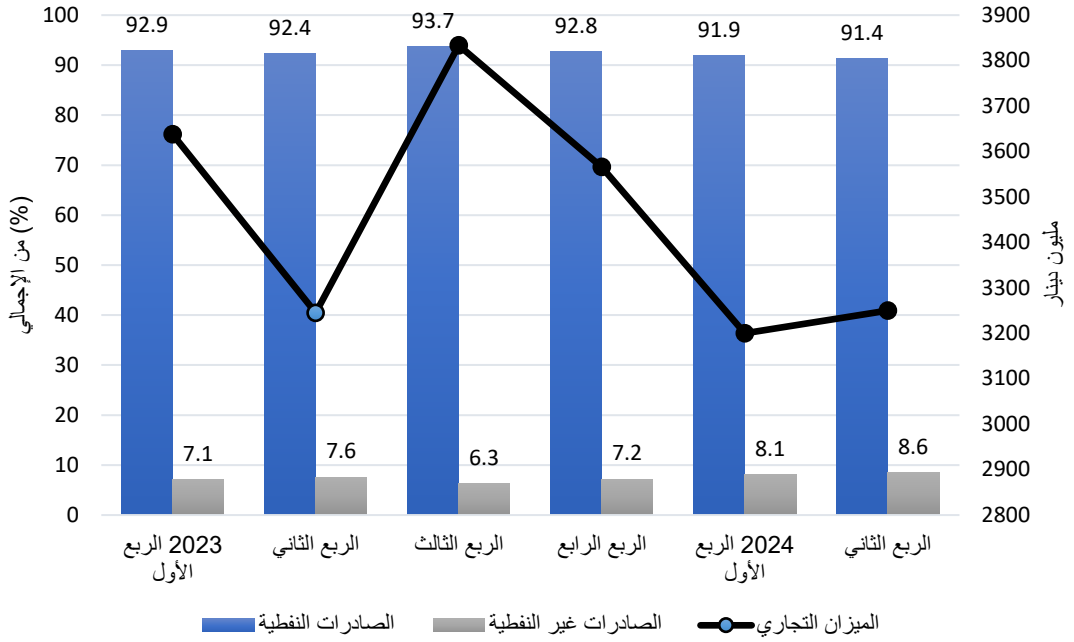

المصدر: (بنك الكويت المركزي، 2024)

تأثر أداء الميزان التجاري الكويتي بشكل كبير بالعوامل الخارجية خلال الفترة من 2018 إلى 2023. فالتقلبات في أسعار النفط العالمية، والتطورات الاقتصادية العالمية، وتداعيات جائحة كوفيد-19، كلها عوامل ساهمت في التقلبات التي شهدها الميزان التجاري. ورغم أن الميزان التجاري حقق تعافياً قوياً في عام 2022، إلا أن استمرار التقلبات في الأسواق العالمية أدى إلى تراجع طفيف في عام 2023.

(ب) تنافسية التجارة الدولية للكويت

لقياس مستوى تنافسية التجارة الدولية للكويت يمكن الاسترشاد بمعدل التبادل التجاري والذي يعكس العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات. ويعكس التقلب في معدل التبادل التجاري (شكل 3) إلى حساسية الاقتصاد الكويتي للعوامل الخارجية، خاصةً تقلبات أسعار النفط العالمية.

شكل (3) معدل التبادل التجاري للكويت خلال الفترة 2018-2024

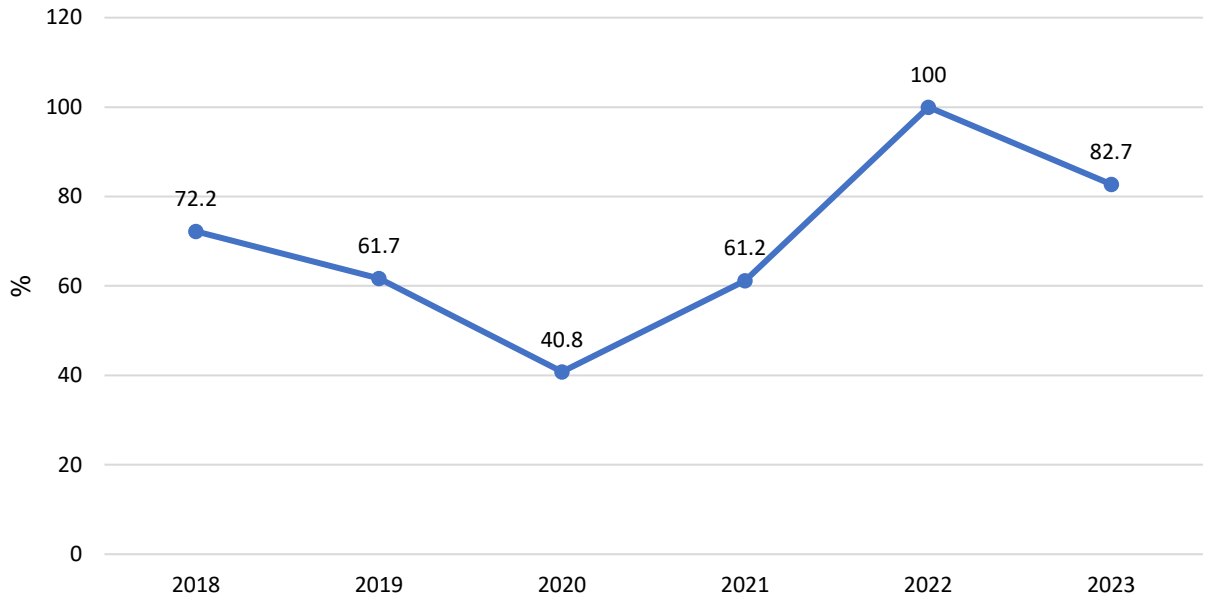

المصدر: (بنك الكويت المركزي، 2024)

يشير تحليل معدل التبادل التجاري للكويت إلى اتجاه عام نحو التقلب، متأثرًا بشكل كبير بالعوامل الخارجية. فبعد الانخفاض الحاد في عام 2020، شهد المعدل تعافياً تدريجياً، إلا أنه لا يزال عرضة للتأثر بالتطورات الاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار النفط العالمية.

(ج) الاتجاهات السلعية للصادرات والواردات

تشير الاتجاهات الحالية في التجارة الخارجية للكويت إلى تحول تدريجي نحو تنويع الصادرات والواردات. فبينما يظل النفط محركًا رئيسيًا للاقتصاد، فإن القطاعات الأخرى مثل الصناعة والتعدين تكتسب أهمية متزايدة. ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات في السنوات القادمة، مع التركيز على تعزيز الأمن الغذائي والطاقة.

جدول (1) إجمالي الصادرات بحسب الأقسام السلعية في التصنيف الدولي الموحد (مليون دينار) خلال الفترة 2018-2023

الأقسام السلعية	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الأغذية والحيوانات الحية	178.4	155.1	96.6	97.6	131.1	125.1
المشروبات والتبغ	13.4	14.7	10.9	12.7	11.7	11.8
مواد خام غير معدة للأكل باستثناء المحروقات	38.3	30.2	22.5	27	24.8	36.5
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة	19793.5	17832.1	10960.6	19011	28830.4	24003.5
الزيوت والشحوم الحيوانية أو النباتية المنشأ	2.3	2.1	1.9	1.6	2.3	3.1
المواد الكيماوية	994.5	785.4	566.6	701.8	914.7	855.4
البضائع المصنوعة مصنفة في أغلب الحالات حسب المادة	118.2	114.4	107.8	167.9	149.7	120.8
الآلات ومعدات النقل	401.5	451.5	360.1	462.4	342.9	440.1
مصنوعات منوعة	113.4	121.4	73.1	91.8	113	129.3
أصناف ومعاملات غير مصنفة حسب الصنف	17.8	33.4	29.1	26.5	34.2	71.9
المجموع	21671.4	19540.2	12229.3	20600.3	30554.7	25797.5

المصدر: (بنك الكويت المركزي، 2024)

جدول 1 إجمالي الواردات بحسب الأقسام السلعية في التصنيف الدولي الموحد (مليون دينار) خلال الفترة 2018-2023

الأقسام السلعية	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الأغذية والحيوانات الحية	1424.3	1496.2	1498	1429.7	1683.3	1721.9
المشروبات والتبغ	123.4	114	122.8	94	164.9	160.4
مواد خام غير معدة للأكل باستثناء المحروقات	192.9	250	157.6	214.5	183.6	185.4
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة	62.6	55.4	38.1	49.1	60.4	73.5
الزيوت والشحوم الحيوانية أو النباتية المنشأ	56.8	47.4	45	67.2	87.4	77.5
المواد الكيماوية	1188.4	1237.4	1129.8	1248.2	1310.9	1449.9
البضائع المصنوعة مصنفة في أغلب الحالات حسب المادة	1904.1	1648.7	1331.9	1438.7	1693.9	1554.1
الآلات ومعدات النقل	4010.5	3686	2717	2890.8	3520.8	4078.5
مصنوعات منوعة	1578.3	1502.8	1320.3	1822.1	1875.8	1845.4
أصناف ومعاملات غير مصنفة حسب الصنف	203.4	126.7	146.7	362.1	424.4	369.4
المجموع	10744.7	10164.6	8507.2	9616.3	11005.3	11515.9

المصدر: (بنك الكويت المركزي، 2024)

(د) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

يشير تحليل توزيع الصادرات الكويتية حسب المناطق الجغرافية إلى تركيز كبير للصادرات الكويتية في الأسواق العربية والآسيوية غير العربية غير النفطية. تستحوذ الدول العربية على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات الكويتية، مما يعكس عمق العلاقات الاقتصادية والتكامل التجاري بين الكويت والدول العربية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي. وتأتي الدول الآسيوية غير العربية في المرتبة الثانية، حيث يشهد الطلب على المنتجات غير النفطية نموًا مستمرًا في أسواق مثل الهند والصين. وعلى النقيض من ذلك، فإن حصة الدول الأوروبية والدول الأفريقية غير العربية من إجمالي الصادرات الكويتية لا تزال محدودة، مما يشير إلى وجود فرص كبيرة لتوسيع نطاق التبادل التجاري معها.

شكل (4) الصادرات والواردات غير النفطية الكويتية خلال عام 2023 حسب المنطقة الجغرافية

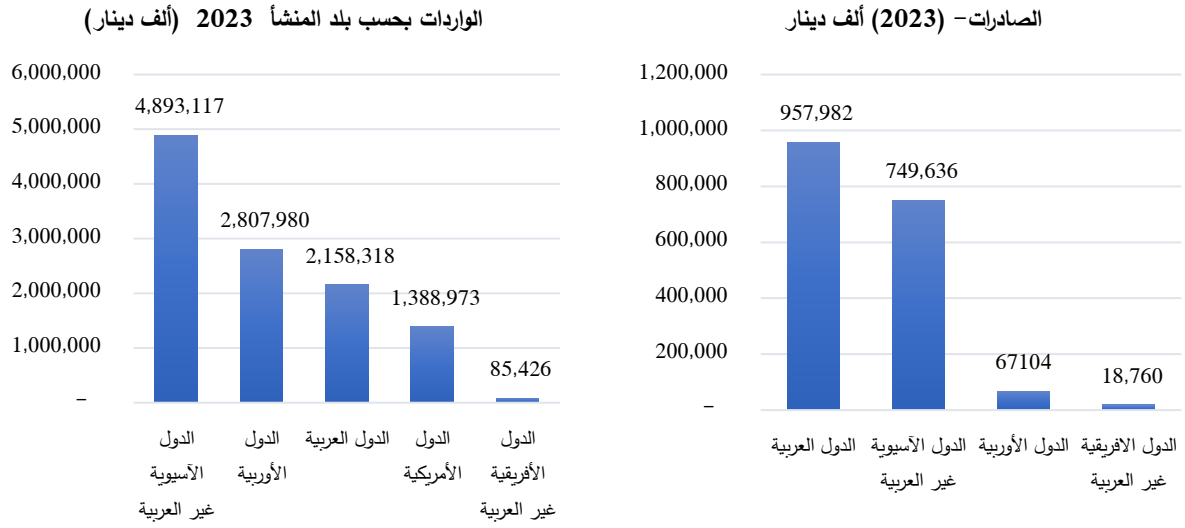

المصدر: (بنك الكويت المركزي، 2024)

يشير تحليل توزيع الواردات الكويتية إلى اعتماد اقتصادها بشكل كبير على مجموعة الدول الآسيوية غير العربية والتي تحتل المرتبة الأولى كأكبر مورد للسلع المتجهة للكويت، وخاصة في توفير السلع الصناعية والآلات والإلكترونيات. هذا الاعتماد قد يكون نتيجة لوجود قواعد صناعية كبيرة في هذه الدول، وتوفرها بأسعار تنافسية، بالإضافة إلى العلاقات التجارية القوية التي تربط الكويت بهذه الدول. ويأتي في المرتبة الثانية مجموعة الدول الاوروبية وخاصة في ظل اعتماد الكويت على الواردات الأوروبية من السلع التقنية، المعدات الطبية، والسيارات. ورغم احتلالها المرتبة الثالثة، إلا أن الدول العربية تمثل سوقًا مهمًا للكويت، خاصة في مجال السلع الغذائية والمواد الخام والمنتجات الزراعية. وأخيرا، تحتل الدول الأفريقية غير العربية الحصة الأقل من الواردات الكويتية. قد يفسر ذلك بسب عوامل عدة، مثل البنية التحتية غير المتطورة في بعض الدول الأفريقية، والحواجز التجارية، وقلة المعرفة بالأسواق الأفريقية، وضعف الصناعات التحويلية بتلك الدول.

وعلى مستوى الدول، فإننا نلاحظ أن اكبر الشركاء التجاريين للكويت هم دولة الإمارات العربية المتحدة والهند والسعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية. ويوضح توزيع الصادرات الكويتية غير النفطية تركز كبير للصادرات الكويتية في مجموعة محددة من الدول، خاصة تلك الواقعة في المنطقة العربية وآسيا. وقد احتلت الإمارات العربية المتحدة (بنسبة 22%) والسعودية (بنسبة 12%) وقطر (بنسبة 4%)، ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، صدارة قائمة الدول المستوردة للمنتجات الكويتية، مما يعكس قوة العلاقات الاقتصادية والتكامل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي. وتأتي الهند في المرتبة الثانية كأكبر مستورد للمنتجات الكويتية (بنسبة 18%)، مما يشير إلى وجود طلب كبير على المنتجات الكويتية، خاصة البتروكيماويات والأسمدة. واحتلت الصين المرتبة الرابعة (بنسبة 10%)، ويعكس هذا أهمية السوق الصيني كوجهة للصادرات الكويتية، خاصة المنتجات الصناعية.

شكل (3) الصادرات والواردات غير النفطية خلال عام 2023 حسب جهة التصدير وبلد المنشأ

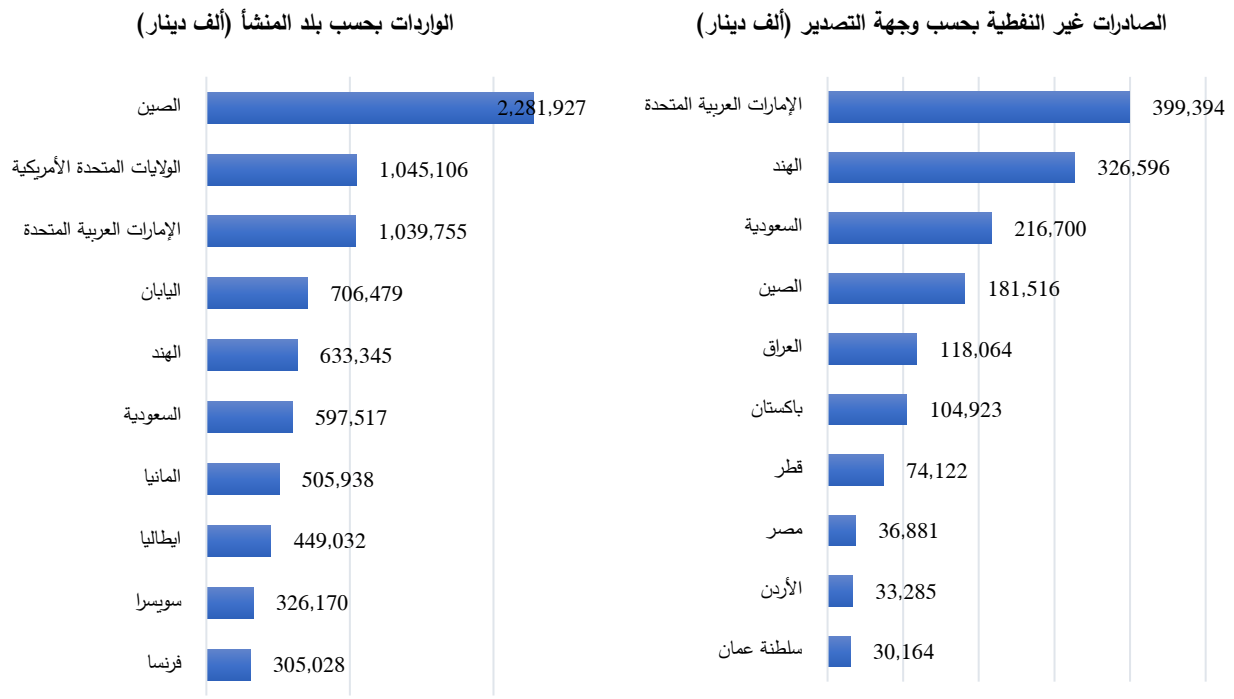

المصدر: (بنك الكويت المركزي، 2024)

وتُظهر بيانات الواردات أن الصين احتلت المرتبة الأولى كأكبر مورد للكويت خلال عام 2023، مما يعكس الاعتماد الكبير على المنتجات الصينية نظراً لأسعارها التنافسية بنسبة نحو 20% من إجمالي قيمة الواردات. وتضم القائمة دول عربية تشمل الامارات العربية والسعودية بنسبة 9% و5% على التوالي. وتهيمن على القائمة دول اوروبية مثل ألمانيا وإيطاليا وسويسرا وفرنسا وخاصة فيما يتعلق باستيراد السلع الصناعية المتقدمة، وخاصة الآلات والمعدات.

(هـ) تجارة الكويت الخارجية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

على الرغم من التكامل الاقتصادي الوثيق بين دول المجلس، إلا أن هناك تباينات كبيرة في الميزان التجاري بين الكويت وكل دولة من دول المجلس. السمة الأبرز هي هيمنة العجز التجاري في الميزان التجاري للكويت مع معظم دول مجلس التعاون الخليجي. هذا العجز يعكس اعتماد الكويت الكبير على الواردات من هذه الدول، خاصة في السلع الاستهلاكية والمنتجات الصناعية والمواد الخام. ويشير هذا إلى أهمية هذه الدول كموردين رئيسيين للكويت، ودورها المحوري في تلبية احتياجاتها الاقتصادية.

وقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى من حيث حجم العجز التجاري مع الكويت، والذي بلغ 640.4- مليون دينار كويتي. وتأتي السعودية في المرتبة الثانية بعجز تجاري بلغ 380.8 مليون دينار كويتي، ويعود ذلك بشكل كبير إلى اعتماد الكويت على الواردات السعودية من المنتجات الغذائية مثل الألبان ومنتجات صناعة الألبان، وآلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها. سجلت ايضاً البحرين وعمان عجزًا تجاريًا مع الكويت، وإن كان بحجم أقل مقارنة بالإمارات والسعودية. وتمثل قطر الاستثناء الوحيد، حيث تسجل الكويت فائضًا تجاريًا معها بلغ نحو 38.3 مليون دينار كويتي خلال عام 2023.

شكل (4) صافي الميزان التجاري للكويت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مليون دينار) خلال عام 2023

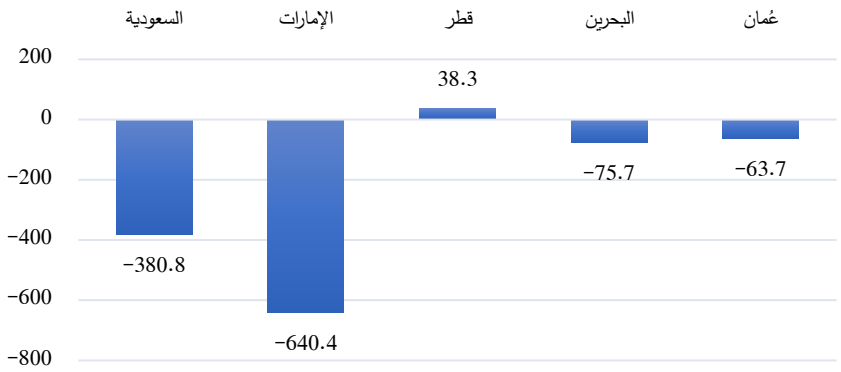

المصدر: (بنك الكويت المركزي، 2024)

(و) الميزان التجاري والنمو الاقتصادي

يعتمد اقتصاد الكويت بشكل كبير على إيرادات النفط، مما يجعل تلك الإيرادات عاملاً حاسمًا في تحديد مسار النمو الاقتصادي قصير وطويل الاجل. ففي السنوات التي تشهد فيها الكويت فوائض تجارية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، يشهد الاقتصاد نموًا ملحوظًا. هذه الفوائض تسهم في زيادة الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والخدمات العامة، مما يدعم بدوره النمو الاقتصادي

ويخلق فرص عمل جديدة. كما تمكن الحكومة من تنفيذ برامج تنمية اقتصادية واجتماعية تساهم في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وفي المقابل، فإن انخفاض أسعار النفط يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. فمع تراجع الإيرادات النفطية، تواجه الحكومة صعوبة في تغطية نفقاتها، مما يؤدي إلى عجز مالي من شأنه أن يجبر الحكومة على تقليص نفقاتها الجارية والرأسمالية، مما يؤدي بدوره إلى تراجع النمو الاقتصادي وانكماش في الأنشطة الاقتصادية، وقد تلجأ الحكومة إلى اتخاذ تدابير تقشفية تؤثر سلبًا على القطاعات الأخرى غير النفطية. وعليه، فإن معرفة العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي أمر مهم لتحديد أثر التغيرات في الطلب العالمي، والأحداث السياسية على الميزان التجاري ومن ثم النمو الاقتصادي.

شكل(5) تطور الحساب الجاري والناتج المحلي الإجمالي 1995-2023 (مليون دولار)

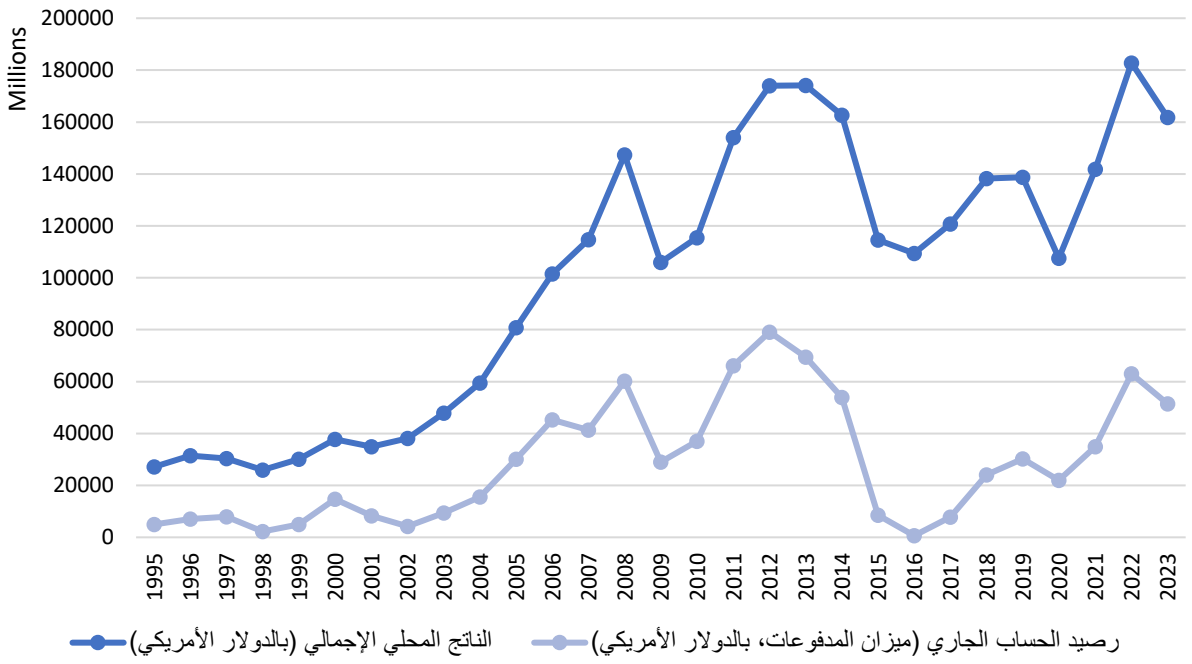

المصدر: (The World Bank Group، 2024)

يوضح الشكل السابق تطور العلاقة بين قيم الناتج المحلي الإجمالي وميزان الحساب الجاري والذي يوضح ارتباط قوى بين قيم المتغيرين (معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation coefficient) يساوي 0.8). وتظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ المتجه VECM (أنظر الملحق) وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو في الحساب الجاري، ويتضح ذلك من معامل تصحيح الخطأ ذات الدلالة الإحصائية (معنوي إحصائيا).

2. رصد التحديات الهيكلية التي تواجه التجارة الخارجية الكويتية

يتأثر أداء الحساب الجاري في الكويت بعدد من العوامل، تتمثل أبرزها فيما يلي:

- الاعتماد على النفط، حيث يعتمد الحساب الجاري في الكويت بشكل أساسي على عائدات تصدير النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية ومستويات إنتاجه. وهو ما كان واضحاً خلال السنوات الأخيرة، حيث أدى انخفاض أسعار النفط والإنتاج إلى إضعاف فائض الحساب الجاري.
- الإنفاق الحكومي المرتفع، حيث يتركز جزء كبير من الإنفاق الحكومي على الأجور والإعانات، وهو ما يحد من القدرة على التكيف المالي ويساهم في اختلال التوازن الهيكلي.
- التنوع الاقتصادي المحدود، نتيجة المساهمات المحدودة للقطاع غير النفطي في الحساب الجاري، وهو ما يضعف قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط العالمية.
- التحديات الهيكلية الناتجة عن عدم الكفاءة الإدارية، وانخفاض الإنتاجية، وتجزئة سوق العمل (تفضيل وظائف القطاع العام نتيجة ارتفاع الأجور بنسبة 41% عن القطاع الخاص، مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي)، وضعف نمو القطاع الخاص وضعف مساهمته في النمو الاقتصادي، ومن ثم ضعف القدرة التصديرية للقطاعات غير النفطية.
- التشوه في تخصيص الموارد نتيجة دعم الطاقة والتي تعد الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يزيد من اختلال التوازن المالي.
- قوة تدفقات رأس المال إلى الخارج نتيجة استثمارات الهيئة العامة للاستثمار الكويتية لعائدات النفط في الخارج، وهو ما يضعف الاستثمارات المحلية، وذلك على الرغم من مساهمتها في تحقيق فائض في الحساب المالي لميزان المدفوعات.
- ضعف تنافسية سعر الصرف نتيجة ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات الأجنبية، وهو ما يضعف من القدرة التنافسية للتجارة الخارجية الكويتية نتيجة ارتفاع قيمته الفعلية الحقيقية عن القيمة المثلى (IMF، Dec. 2024).

ويمكن عرض تحليل لأبرز العوامل الخارجية والهيكلية بشكل تفصيلي على النحو التالي:

(أ) العوامل الخارجية وتأثيرها على التجارة الخارجية

شهد ميزان المدفوعات الكويتي تقلبات كبيرة خلال السنوات الأخيرة. فبعد فترة من التراجع نتيجة لانخفاض أسعار النفط في منتصف العقد الماضي، بدأ الميزان الجاري في التعافي بشكل طفيف. إلا أن هذا التعافي قوبل بصدمة مزدوجة؛ فجائحة كورونا وتجدد انخفاض أسعار النفط أضعفا هذا التعافي. ومع ذلك، جاءت الأزمة الأوكرانية لتغير المعادلة، حيث أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا وإحداث أثر إيجابي على ميزان المدفوعات (BTI Transformation Index, 2024).

وقد أشار تقرير للأمم المتحدة صدر عام 2020 إلى أن الكويت تتأثر بشكل كبير بتقلبات التجارة العالمية، وخاصة تراجع أسعار النفط العالمي، حيث يؤدي انخفاض سعر التعادل الخارجي للنفط[1]، وتراجع كبير في عائدات النفط (The United Nations: State of Kuwait Resident Coordinator Office, 2020).

هذا الانخفاض الحاد في عائدات النفط سيؤثر سلبًا على الصادرات الصافية للكويت، وذلك لعدة أسباب: أولاً، سيؤدي التدهور السريع في الطلب العالمي على النفط إلى تقليل كمية النفط التي تستطيع الكويت تصديرها، مما يقلل من إيراداتها النفطية. ثانيًا، ستؤدي شروط التجارة غير المواتية، مثل انخفاض أسعار النفط مقارنة بأسعار السلع المستوردة، إلى تدهور شروط تبادل الكويت مع بقية العالم، مما يقلل من قيمة صادراتها بالنسبة إلى قيمة وارداتها، وهو ما يتضح من انخفاض في الأرقام القياسية لقيمة وحدة الصادرات مقارنة بالواردات خلال العامين 2020 و2021، قبل أن تبدأ في التعافي خلال عام 2022 (جدول 2).

جدول (3) تطور الأرقام القياسية لقيمة وحدة الصادرات مقارنة بالأرقام القياسية لقيمة وحدة الواردات خلال الفترة من 2018-2024

الفترة	الأرقام القياسية لقيمة وحدة الصادرات			الأرقام القياسية لقيمة وحدة الواردات			
	الوقود	غير الوقود	الإجمالي	الأغذية والمشروبات	المواد الخام	السلع المصنعة	الإجمالي
2018	66.7	98.6	66.9	99.7	77.1	92.4	92.7
2019	62.1	90.7	62.2	100.5	78.8	102.1	100.9
2020	40.5	94.4	42.9	102.5	84.6	107	105.3
2021	62.9	96.8	64.6	99	89.6	107.9	105.5
2022	100	100	100	100	100	100	100
2023	82.4	91.4	82.9	100.3	90.6	100.7	100.3
2024 الربع الأول	98.4	111	99.3	105.6	103.9	111.1	109.9
الربع الثاني	100.2	111.6	101	104.8	120.7	111.7	110.9

المصدر: (بنك الكويت المركزي، 2024)

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤثر انخفاض معدلات النمو في التجارة العالمية سلباً على سلسلة الإمداد للعديد من السلع والمنتجات التي تستوردها الكويت. وذلك نظراً لأن معظم شركاء الكويت التجاريين الرئيسيين، وخاصة الدول الآسيوية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية، والتي تستقبل نحو 80% من صادرات الكويت، قد تتأثر أيضًا بتداعيات هذا الانخفاض. أي أن التباطؤ الاقتصادي في هذه الدول قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات الكويتية، مما يزيد من حدة الضغوط على اقتصادها.

[1] سعر التعادل المالي للنفط هو سعر النفط الضروري لموازنة ميزانية الدولة المصدرة للنفط.

وخلال عام 2023، تأثر الميزان التجاري للكويت بانخفاض إيرادات النفط نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمي وتخفيض أوبك + لإنتاجها. حيث أعلنت دول أوبك+ سابقًا عن تخفيضات طوعية إضافية في إنتاج النفط خلال أبريل ونوفمبر 2023، وشمل ذلك كل من المملكة العربية السعودية وروسيا والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، أكدوا خلاله عزمهم الجماعي على ضمان الامتثال الكامل للخفض الطوعي للإنتاج. وقد ساهم ذلك في انخفاض القطاع النفطي بنحو 4.3% بسبب تلك التخفيضات، بالموازاة مع انكماش بنسبة 1٪ في القطاع غير النفطي، وهو ما ساهم في انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.6٪ في عام 2023، وهو ما كان سبباً رئيسياً في إضعاف موازين التجارة الخارجية للكويت (Forbes , 2024) وخلال عام 2024، شهدت الكويت زيادة في الإنتاج، مما أسهم في ارتفاع صادرات النفط الخام والوقود المكرر، بفضل الطاقة التكريرية الإضافية التي توفرها مصفاة الزور، وعليه، من المتوقع أن يساهم ذلك في تخفيف الضغوط على الإنفاق العام.

شكل (6) مستوى الإنتاج في ديسمبر 2024 و 2025

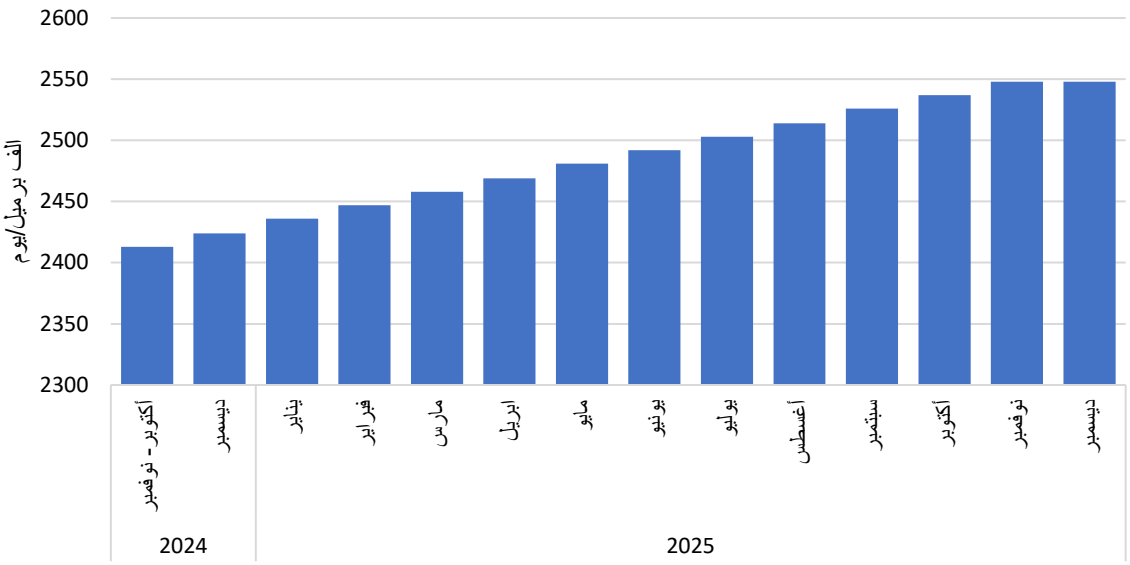

المصدر: (OPEC, 2024)

(ب) العوامل الهيكلية المؤثرة على التجارة الخارجية

- **تكلفة التصدير والاستيراد**

يوضح الشكل التالي تكاليف التصدير والاستيراد في الكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2019، والتي تشمل تكاليف الامتثال للحدود، والتي تتضمن الإجراءات الجمركية، وتكاليف الامتثال للوثائق، والتي تشمل الإجراءات الورقية اللازمة لإتمام العمليات التجارية.

ويعود التفاوت الكبير بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي في تكلفة التصدير والاستيراد إلى التفاوت في مستوى تعقيد الإجراءات الجمركية مقارنة بباقي الدول الأعضاء، حيث تتصدر الكويت قائمة الدول الأعلى فيما يتعلق بتكاليف الامتثال للوثائق بـ 227 دولارًا، والذي يشير إلى التعقيد النسبي في إجراءات استكمال العمليات التجارية. في حين تحتل عمان المرتبة الأدنى بتكلفة تبلغ 107.1 دولارًا. وكما هو موضح بالشكل التالي، تتحمل الكويت أعلى تكلفة إجمالية للتصدير، والتي تصل إلى 892 دولارًا أمريكيًا، بينما البحرين تتحمل أقل تكلفة تبلغ 147.2 دولارًا. ويعزى هذا الفارق الكبير إلى ارتفاع تكاليف الامتثال للحدود في الكويت، والتي تصل إلى 665 دولارًا، مقارنة بـ 47.2 دولارًا أمريكيًا في البحرين.

شكل (7) تكلفة التصدير والاستيراد بدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2019

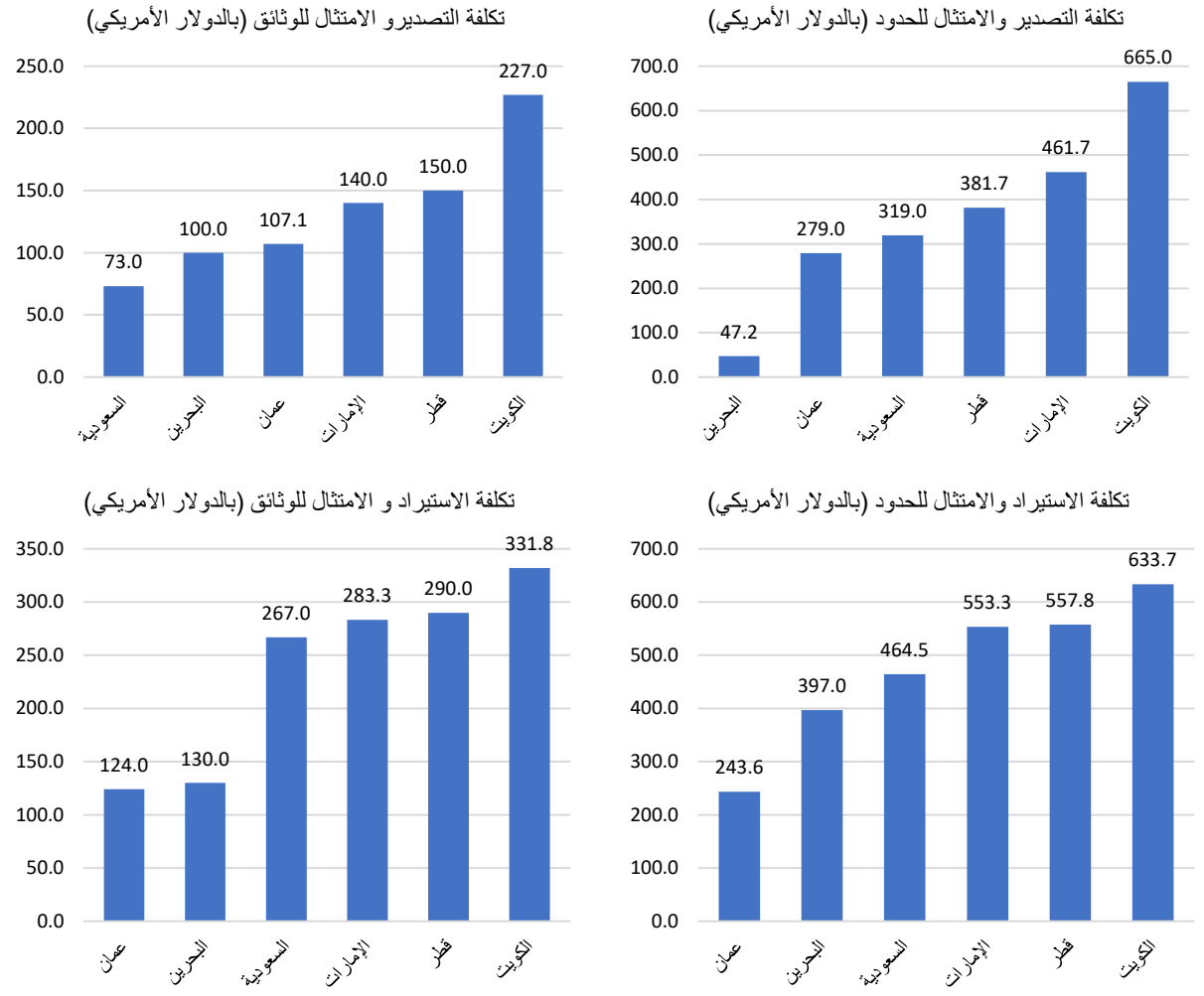

المصدر: (The World Bank Group, 2024)

وفيما يتعلق بتكاليف الاستيراد، فإن الكويت لديها أعلى تكلفة إجمالية للاستيراد، والتي تصل إلى 965.5 دولارًا، نتيجة ارتفاع تكاليف الامتثال للحدود والوثائق في الكويت، حيث تبلغ تكاليف الامتثال للحدود نحو 633.7 دولارًا، وتكلفة الامتثال للوثائق نحو 331.8 دولارًا أمريكيًا. وذلك مقارنة بعمان التي تتميز بأقل تكلفة تبلغ 367.6 دولارًا، حيث تبلغ تكاليف الامتثال للحدود نحو 243.6 دولار وتكاليف الامتثال للوثائق نحو 124 دولار.

إن تبسيط الإجراءات الجمركية وأتمتة المعاملات الورقية وتوحيد الإجراءات بالكويت، إلى جانب إطلاق مبادرات لتحسين الكفاءة التجارية، من شأنه أن يساهم بشكل كبير في خفض التكاليف المرتبطة بالتجارة، وتسريع حركة البضائع، وتعزيز التكامل الاقتصادي مع الشركاء التجاريين.

- **الوقت المستغرق للتصدير والاستيراد**

يوضح الشكل الاختلافات في الوقت المستغرق لإتمام إجراءات التصدير والاستيراد في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2019. وتشمل هذه الإجراءات الوقت اللازم للامتثال للإجراءات الحدودية والوقت المستغرق في تجهيز الوثائق المطلوبة. وتشير الأرقام المنخفضة إلى تمتع الدول بكفاءة أعلى في معاملاتها التجارية.

وتوضح الأرقام عن وجود عوائق كبيرة أمام التجارة في الكويت. فارتفاع الوقت المستغرق في الكويت يزيد من تكلفة التصدير ويقلل من تنافسية المنتجات الكويتية في الأسواق الخارجية. وبالتالي، فإن تبسيط الإجراءات الجمركية وأتمتة المعاملات الورقية وتبسيط الإجراءات أمر ضروري لتعزيز التجارة وتقليل التكاليف على المصدرين. وبشكل أكثر تحديدا، تستغرق الكويت 84 ساعة لإتمام الإجراءات الحدودية للاستيراد و72 ساعة لإتمام الإجراءات الوثائقية، أي ما يعادل 156 ساعة، في حين لا تستغرق عمان سوى 28 ساعة للإجراءات الحدودية و7 ساعات للإجراءات الوثائقية، أي ما يعادل 35 ساعة فقط.

شكل (8) الوقت المستغرق للتصدير والاستيراد لدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2019

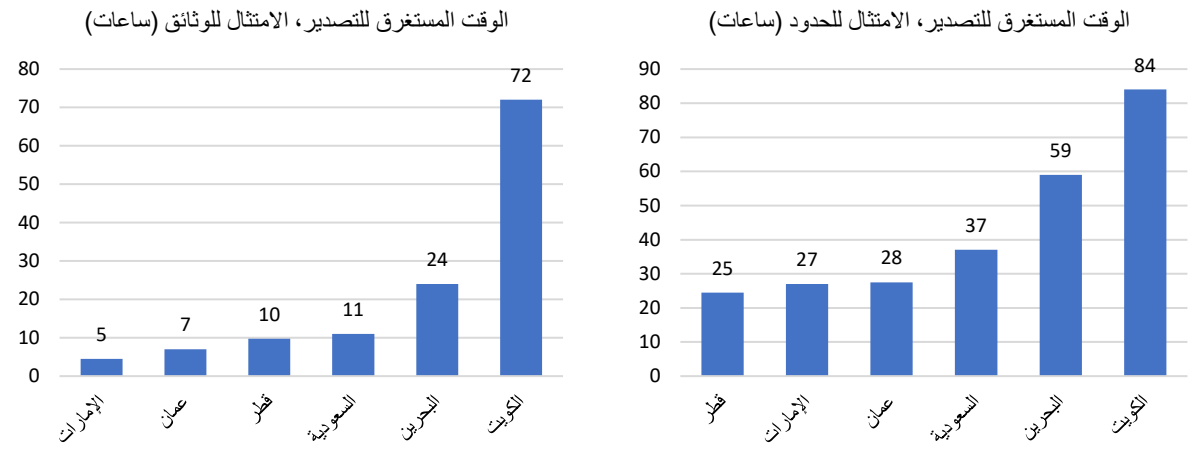

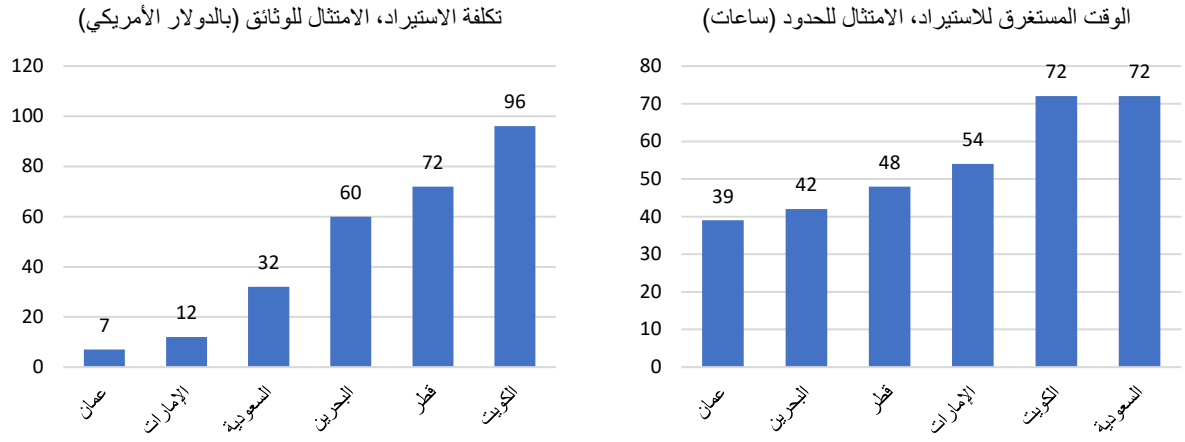

المصدر: (The World Bank Group, 2024)

من جهة أخرى، تكشف الأرقام عن زيادة الوقت المستغرق في إجراءات الاستيراد بالكويت وهو ما ينعكس على تكلفة وتنافسية التجارة. فزيادة الوقت المستغرق في الكويت تعني زيادة التكاليف وتأخير وصول البضائع إلى الأسواق المستهدفة، مما يؤثر سلبًا على الشركات المستوردة وتنافسيتها، حيث تستغرق الكويت 72 ساعة لإتمام الإجراءات الحدودية و96 ساعة لإتمام الإجراءات الوثائقية، أي نحو 168 ساعة، في حين لا تستغرق عمان سوى 39 ساعة للإجراءات الحدودية و7 ساعات للإجراءات الوثائقية، أي نحو 46 ساعة فقط. وبالتالي، فإن تبني الكويت لأنظمة إدارية أكثر كفاءة يمنحها ميزة تنافسية كبيرة ويجعلها وجهة جاذبة للاستثمارات.

- **<u>أداء الخدمات اللوجستية والتيسير التجاري</u>**

(أ) **أداء الخدمات اللوجيستية** : يعرض الشكل (11) مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (LPI) الذي يعتبر مقياسًا معتمدًا لتقييم كفاءة وفعالية الأنظمة اللوجستية. يتراوح هذا المؤشر بين 1 و5، حيث يعكس الرقم 1 أداءً منخفضًا والرقم 5 أداءً مرتفعًا. من خلال هذا المؤشر، يمكن مقارنة أداء الدول المختلفة وتحديد نقاط القوة والضعف في أنظمتها اللوجستية، مما يساهم في تحسين التنافسية الاقتصادية وزيادة حجم التجارة الدولية.

وتُظهر نتائج مؤشر أداء الخدمات اللوجستية تفوق الإمارات في المؤشر الاجمالي للخدمات اللوجستية (4) مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي. ويعود هذا التفوق إلى عدة عوامل رئيسية، منها امتلاكها لبنية تحتية لوجستية متطورة تضم موانئ عالمية المستوى ومطارات حديثة، بالإضافة إلى اعتمادها الكبير على التكنولوجيا في إدارة عملياتها اللوجستية. في المقابل، حققت البحرين وقطر أداءً جيدًا بقيمة 3.5 ، في حين سجلت الكويت أدنى درجة في قيمة المؤشر بنحو 3.2.

ولتحسين أداء الخدمات اللوجستية في الكويت، يتطلب الأمر زيادة الاستثمارات الموجهة نحو تطوير البنية التحتية اللوجستية من خلال تحديث الموانئ والمطارات ومناطق التخزين. كما يجب التركيز على تعزيز الرقمنة والأتمتة في العمليات اللوجستية من خلال تبني التقنيات الحديثة لتحسين كفاءة سلسلة التوريد.

شكل (9) مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: الإجمالي (1= منخفض إلى 5= مرتفع) خلال عام 2022

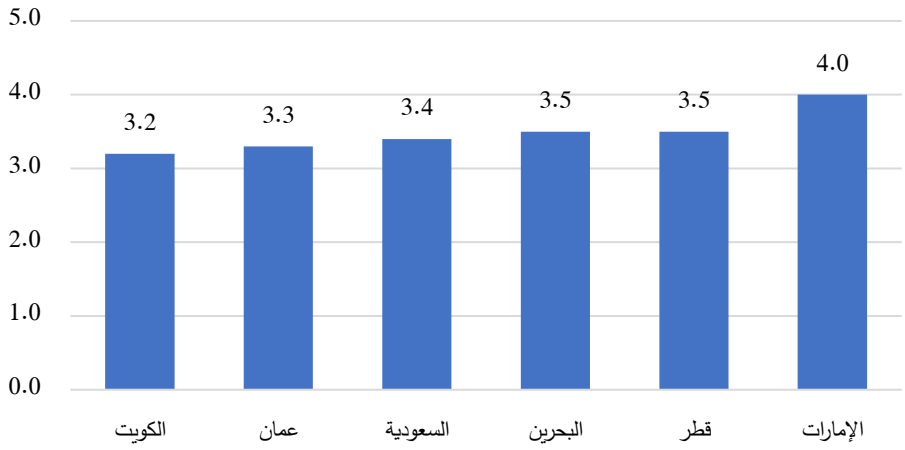

المصدر: (The World Bank Group، 2024)

وفيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية لأداء الخدمات اللوجستية، يوضح الشكل التالي عدد من المؤشرات على النحو التالي:

أولاً: مؤشر القدرة على تتبع وتعقب الشحنات والذي يقيس كفاءة الأنظمة اللوجستية في متابعة الشحنات طوال سلسلة التوريد. وتشير البيانات إلى تفوق الإمارات والتي حصلت على أعلى أداء 4.1، مما يشير إلى تميزها بأنظمة متطورة ومتكاملة لتتبع الشحنات. في حين جاءت الكويت في المرتبة الأخيرة بقيمة 3.3.

شكل (10) القدرة على تتبع وتعقب الشحنات (1=منخفض إلى 5=مرتفع)

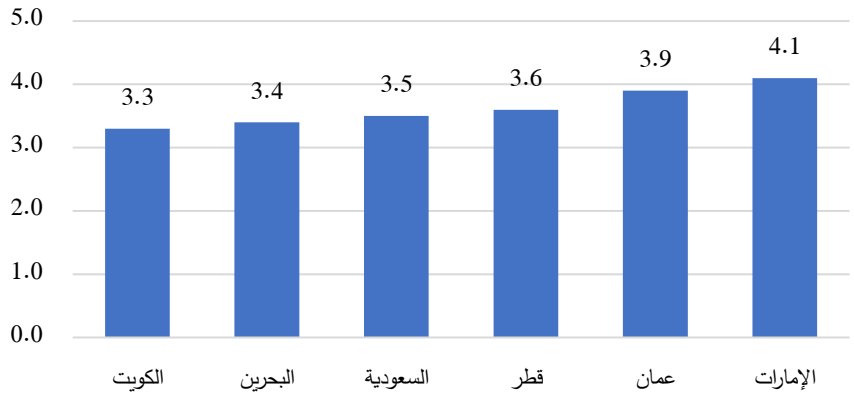

المصدر: (The World Bank Group، 2024)

ثانياً: مؤشر كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية والذي يقيس كفاءة العمليات وجودة الخدمات المقدمة في القطاع اللوجستي. وتظهر الأرقام حصول الإمارات على أعلى تقييم (4.0)، مما يشير إلى مستوى عالٍ من الكفاءة والجودة في عملياتها التشغيلية وتقديم خدماتها اللوجستية. في حين ، سجلت الكويت أدنى تقييم بنحو (2.9). وجاءت قطر في المرتبة الثانية (3.9) والبحرين والسعودية (3.3) وعمان (3.2).

شكل (11) كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية (1= منخفض إلى 5= مرتفع)

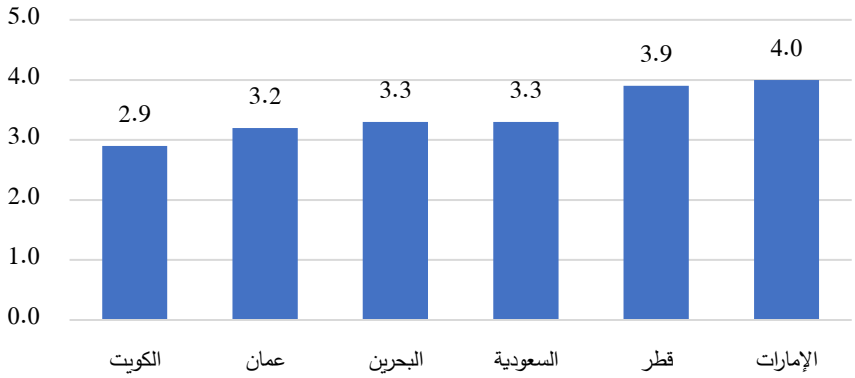

المصدر: (The World Bank Group، 2024)

ثالثاً: مؤشر سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية والذي يوضح كفاءة ومرونة الإجراءات اللوجستية. ويظهر تفوق الامارات بقيمة 3.8 نتيجة دخولها في العديد من الشراكات الدولية مع مزودي خدمات لوجستية عالميين وتمتعها بكفاءة عالية في تشغيل الموانئ مثل "ميناء جبل علي"، الذي يُعد مركزًا إقليميًا للتجارة. ويلي الإمارات كل من عمان والسعودية بقيمة 3.4 و3.3، على التوالي، ثم الكويت بقيمة 3.2. وقد تذيلت القائمة كل من قطر والبحرين بقيمة 3.1.

شكل (12) سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية (1= منخفض إلى 5= مرتفع)

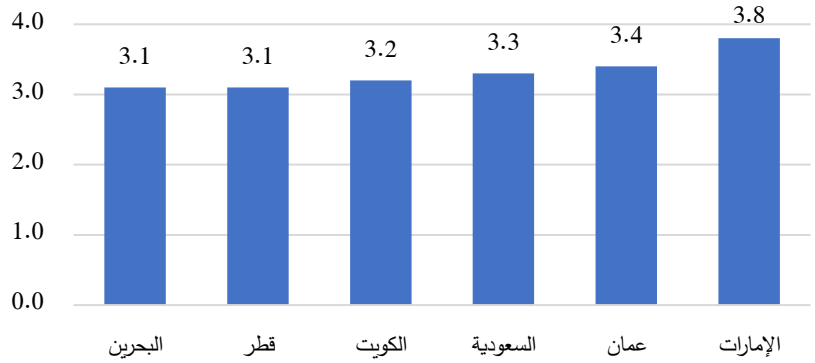

المصدر: (The World Bank Group، 2024)

رابعاً: مؤشر كفاءة عملية التخليص الجمركي والذي يقيس سرعة وفعالية الإجراءات الجمركية والامتثال للقوانين ومن ثم الكفاءة الجمركية والتي تساهم بدور إيجابي في تسهيل التجارة عبر الحدود وتقليل التكاليف. وبصفتها عضوًا في مجلس التعاون الخليجي، تتبع الكويت قواعد التعرفة الجمركية الخارجية المعتمدة من قبل دول المجلس، بالإضافة إلى تطبيق القوانين العامة المتعلقة بالإجراءات الجمركية، إجراءات الطوارئ، وبعض متطلبات الحجر الصحي عند المنافذ الحدودية. ومن جانبها، سعت الكويت، على غرار باقي دول المجلس، إلى تحقيق التوازن بين إبرام اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية عبر المجلس، وكذلك الاتفاقيات الثنائية المماثلة. ويصل متوسط التعرفة الجمركية (المرجح بالتجارة) التي تفرضها الكويت والدول الشقيقة بمجلس التعاون الخليجي 4.5 % تقريبًا. وبذلك تحل الكويت في المركز 42 من أصل 84 دولة مشمولة بتقديرات وحدة المعلومات في مجلة الايكونومست (غرفة تجارة وصناعة الكويت، 2014).

وقد تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة دول مجلس التعاون الخليجي بتحقيقها أعلى تقييم (3.7). ويعود هذا التفوق إلى عدة عوامل، منها الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية الحديثة، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتشجيع المنافسة بين مزودي الخدمات اللوجستية، وهو ما ساهم في رفع كفاءتها في ترتيب عمليات الشحن وتقديم أسعار تنافسية. وجاءت البحرين في المرتبة الثانية بقيمة 3.3 تليها الكويت بقيمة 3.2. ويظهر ترتيب الكويت إلى أنها حققت مستوى متوسط، مما يشير إلى وجود جهود مبذولة لتحسين الإجراءات الجمركية، ومع ذلك فهناك حاجة إلى تطوير الأنظمة الإلكترونية الجمركية. في المقابل، سجلت كل من عمان والسعودية أدنى تقييم(3.0) .

شكل (13) كفاءة عملية التخليص الجمركي (1= منخفض إلى 5= مرتفع)

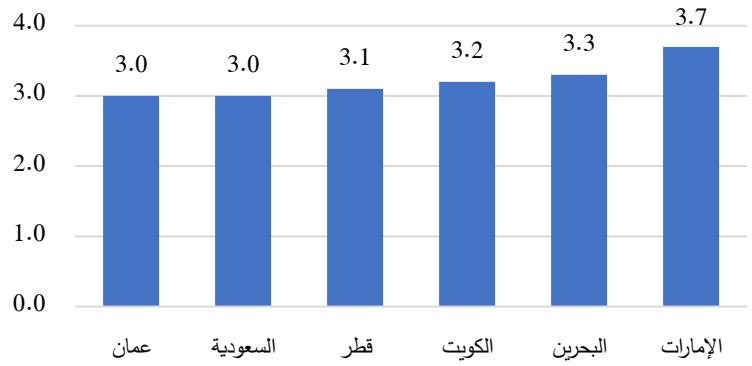

المصدر: (The World Bank Group، 2024)

خامساً: مؤشر التردد الذي تصل به الشحنات إلى المرسل إليه في الوقت المحدد أو المتوقع والذي يقيس قدرة النظام اللوجستي داخل الدولة على تسليم الشحنات في الوقت المحدد أو المتوقع، وهو مؤشر رئيسي لكفاءة قطاع الشحن والنقل. وقد احتلت الإمارات المرتبة الأولى بأداء متميز (4.2)، مدعومة ببنية تحتية لوجستية متطورة وأنظمة متقدمة لتتبع الشحنات. وتأتي البحرين في المرتبة الثانية (4.1)، مستفيدة من بنيتها التحتية الحديثة وكفاءة قطاع الشحن بها. بينما حققت السعودية وقطر أداءً متوسطًا (3.6 و3.5 على التوالي). وعلى الجانب الآخر، تواجه عمان والكويت تحديات فيما يتعلق بإدارة تسليم الشحنات في الوقت المحدد، حيث حصلتا على أدنى درجات التقييم (3.1 و2.8 على التوالي). تعود هذه التحديات إلى مجموعة من العوامل، بما في ذلك البيروقراطية ونقص الكفاءة في إدارة عمليات الشحن.

شكل (14) التردد الذي تصل به الشحنات إلى المرسل إليه في الوقت المحدد أو المتوقع (1= منخفض إلى 5= مرتفع)

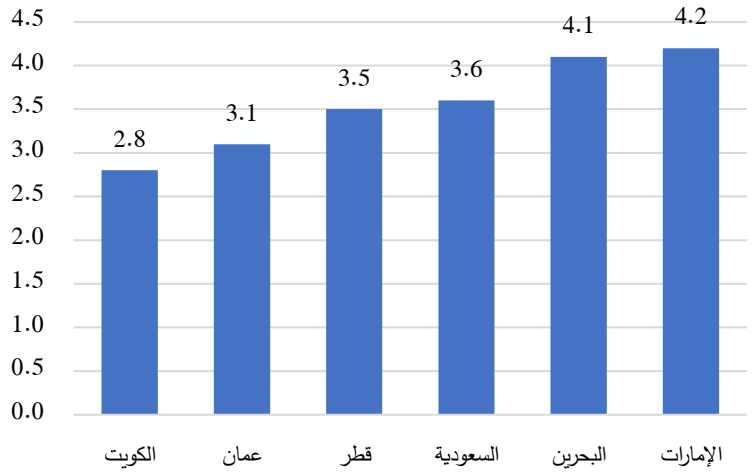

المصدر: (The World Bank Group، 2024)

سادساً: مؤشر جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل والذي يقيس جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل داخل الدولة. يعكس هذا المؤشر جودة البنية التحتية مثل الموانئ والمطارات والطرق السريعة، وهي عوامل رئيسية تؤثر في كفاءة الخدمات اللوجستية. وكغيره من باقي مؤشرات الخدمات اللوجستية، احتلت الإمارات المرتبة الأولى (4.1)، مدعومة بتنفيذها لاستثمارات ومشاريع ضخمة في قطاع النقل. وتأتي قطر في المرتبة الثانية (3.8) نظراً لكفاءة موانئها ومطاراتها الحديثة. بينما حققت الكويت والبحرين والسعودية أداءً متوسطاً بقيمة (3.6)، وتذيلت عمان القائمة بقيمة (3.2).

شكل (15) جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل (1=منخفض إلى 5=مرتفع)

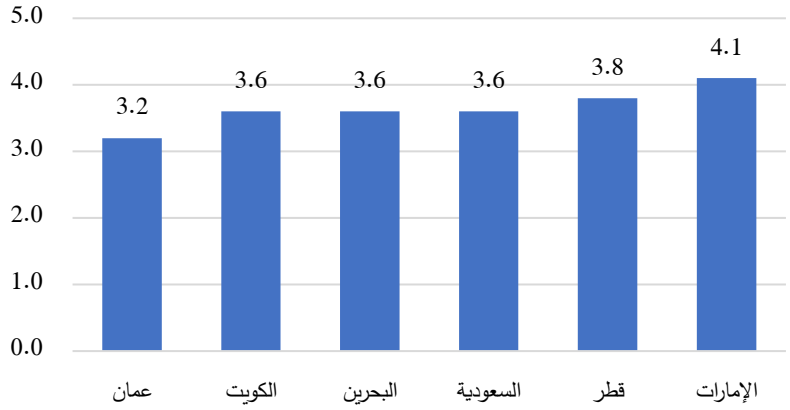

المصدر: (The World Bank Group، 2024)

(ب) مؤشر التيسير التجاري

يعد التيسير التجاري أحد العوامل التي تحدد تكاليف التجارة بالنسبة للدولة، ويمكن تعريفه بأنه سلسلة من التدابير الرامية إلى زيادة التدفقات التجارية للدولة وخفض تكاليف التجارة بها من خلال تحسين الأداء في أربعة محاور رئيسة، هي: البنية التحتية، والخدمات اللوجستية، البيئة الجمركية، البيئة التنظيمية، واستخدام التكنولوجيا.

وبصفة عامة، حققت الكويت أداء ضعيفا في مؤشر التيسير التجاري، مقارنة بعدد من الدول بمجلس التعاون الخليجي، وخاصة فيما يتعلق بمحاور البنية التحتية والخدمات اللوجستية ومحور البيئة الجمركية ومحور البيئة التنظيمية واستخدام التكنولوجيا.

ووفقاً للدراسة التي أعدتها الغرفة من قبل، فإنه مع تحسين أداء مكونات التيسير التجاري في دولة الكويت من مستواه الحالي إلى مستوى متوسط الأداء المماثل في دول مجلس التعاون سيزيد التدفق التجاري إلي دولة الكويت بنسبة 40%، وإلى انخفاض تكاليف المستوردات الكويتية بنسبة 15%. وإذا وصل هذا التحسن إلى مستوى أداء التيسير التجاري في ماليزيا سيزيد التدفق التجاري إلي دولة الكويت بنسبة 45%، وستنخفض تكاليف هذا التدفق بنسبة 19%. أما إذا ارتفع أداء مؤشر التيسير التجاري في دولة الكويت إلى مستوى مثيله في سنغافورة، فإن التدفق التجاري إلى الكويت سيزيد بنسبة 112%، وستنخفض تكاليف هذا التدفق بنسبة 30%.

ونستخلص من النتائج السابقة أن انخفاض كفاءة مؤشر التيسير التجاري في الكويت له تداعيات سلبية متعددة الأبعاد أهمها ارتفاع أسعار السلع والمنتجات، وإضعاف تنافسية المنتجات الوطنية، والحد من آفاق تشجيع الاستثمار وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وبطء تنفيذ الرؤية الاستراتيجية بجعل الكويت مركزاً مالياً إقليمياً ودولياً (غرفة تجارة وصناعة الكويت، 2014).

ووفقا لتقرير المسح العالمي للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة (2023)، حققت الكويت معدل تنفيذ تيسير التجارة الرقمية بمستوى اقل قليلاً من المتوسط العالمي البالغ (60٪) وتأخرت عن عدد من دول مجلس التعاون الخليجي مثل عمان والبحرين والسعودية وقطر؛ بينما تجاوز معدل تنفيذها لإجراءات تيسير التجارة المستدامة المعدل العالمي والذي بلغ (53%) وكان مستوى تنفيذها مساوي لعمان، بينما كان اقل من البحرين والسعودية وقطر. وقد حققت الكويت متوسط عام لدرجة تيسير التجارة بنسبة 68.82%، وذلك حسب الأبعاد الموضحة بالشكل التالي.

شكل (16) مؤشرات تيسير التجارة بالكويت مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2023

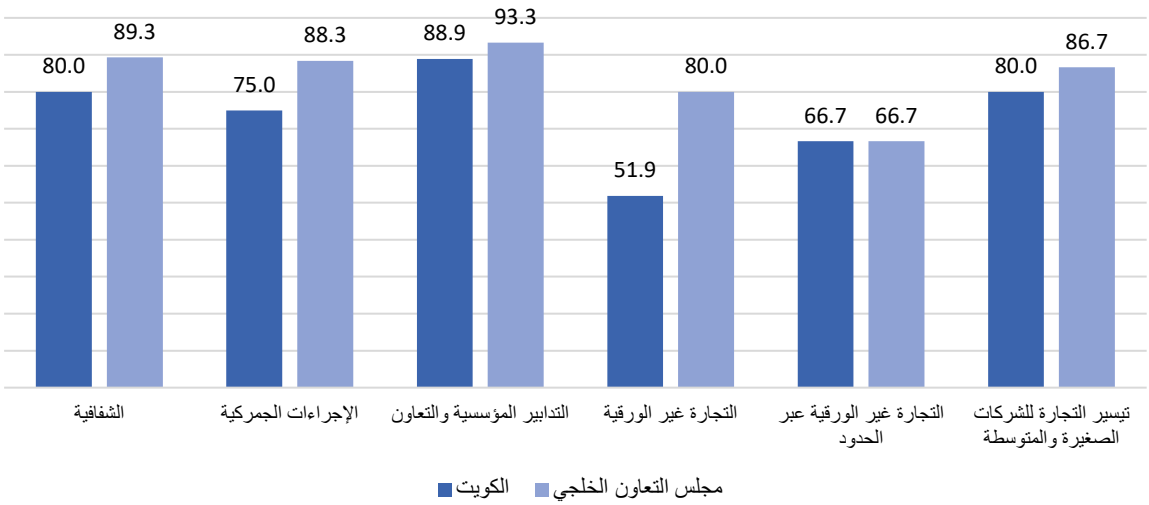

المصدر: المسح العالمي للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة (2023)

ويوضح الشكل التالي مقارنة بين متوسط مستوى تنفيذ الكويت لعدد من إجراءات لتيسير التجارة ومقارنتها بمتوسط مستوى تنفيذ مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2023.

شكل (17) مستوى تنفيذ أبعاد تيسير التجارة في الكويت مقارنة بمتوسط التنفيذ بدول مجلس التعاون الخليجي (2023)

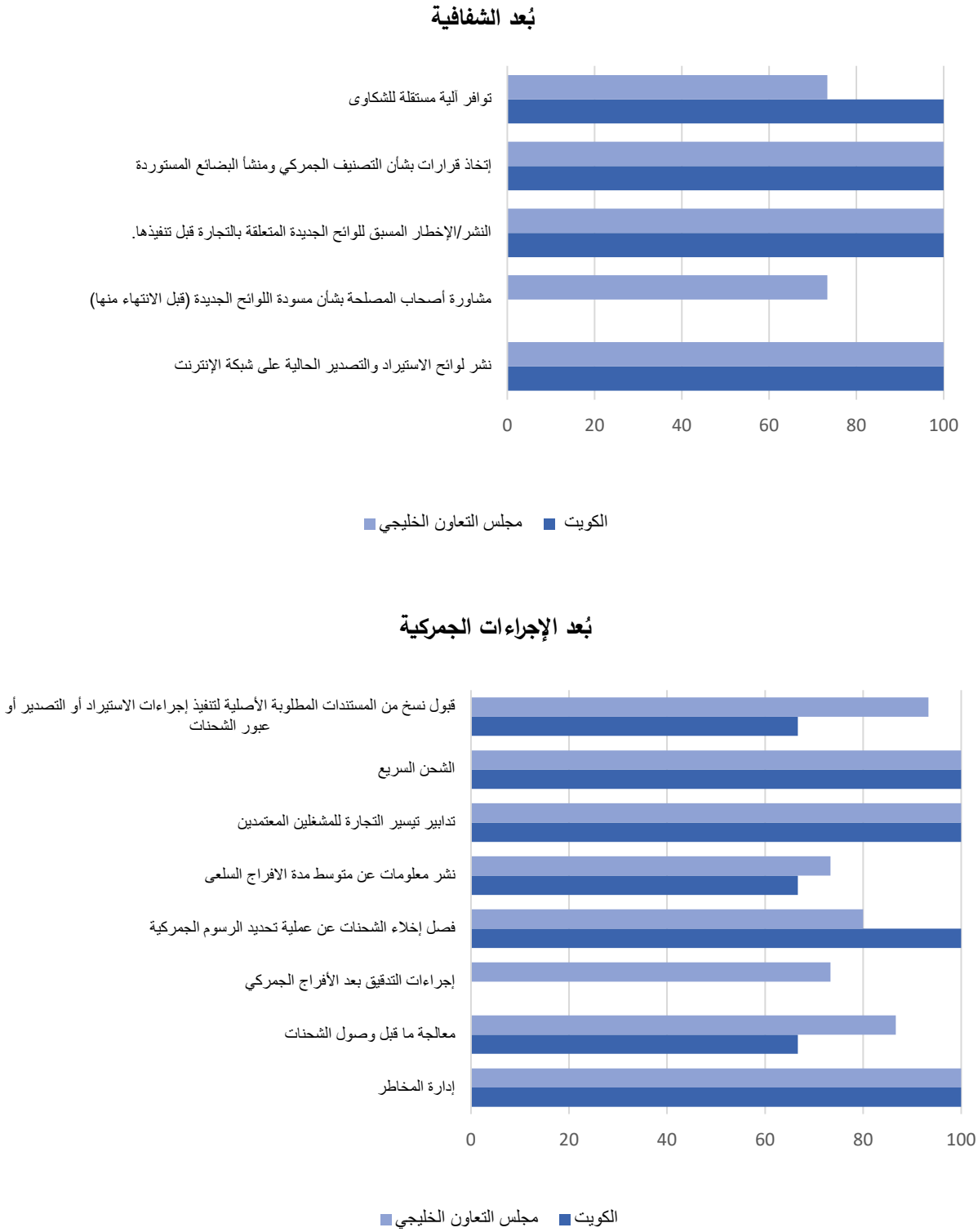

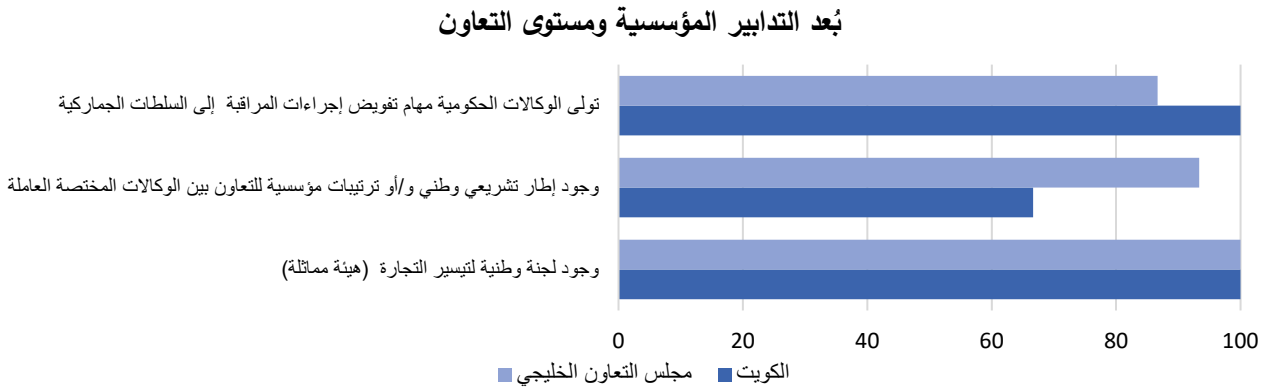

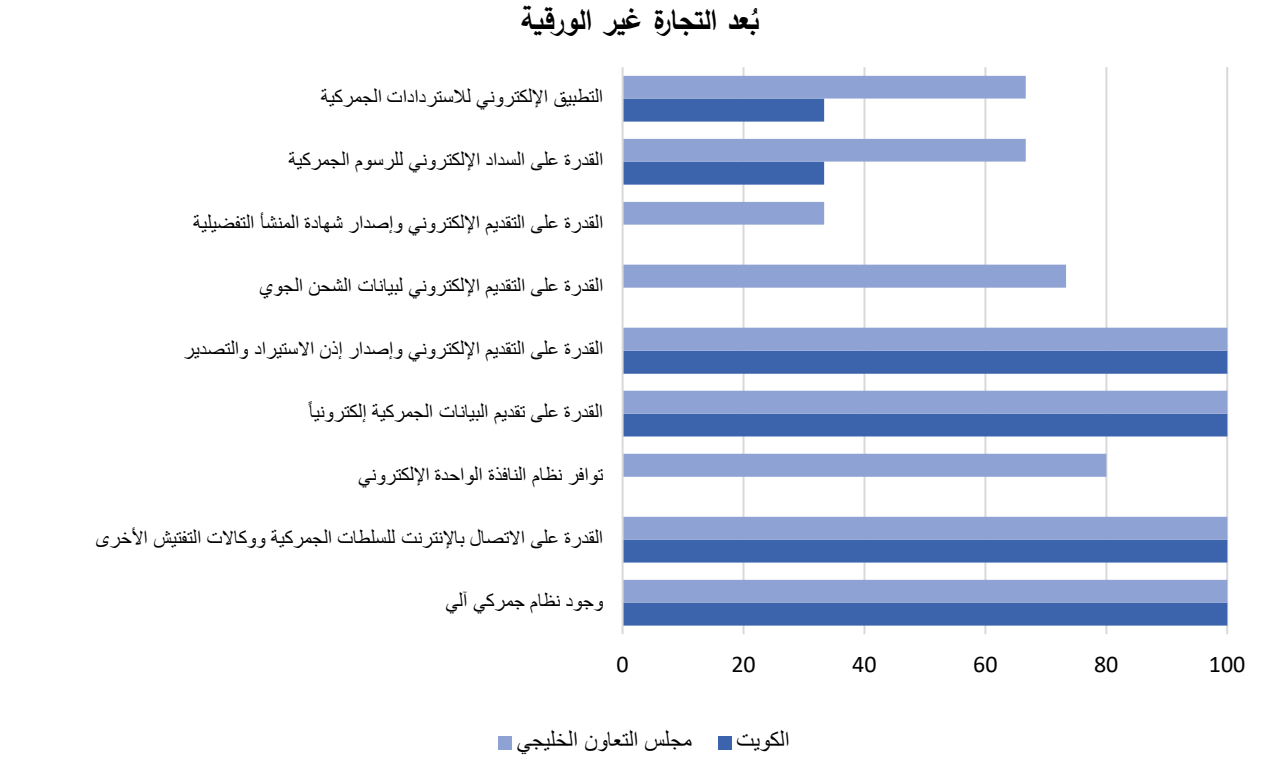

هذا وقد التزمت الكويت بتنفيذ إجراءات هامة لتعزيز بيئة التجارة والاستثمار، شملت تحسين الشفافية في الأعمال التجارية والاقتصادية، وتبسيط الإجراءات الجمركية لتسريع حركة البضائع وتقليل التكاليف. كما ركزت على تطوير عدد من التدابير المؤسسية لدعم التجارة وتعزيز التعاون التجاري مع الدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، عملت الكويت على تشجيع التجارة غير الورقية من خلال الحلول الإلكترونية وتيسير المعاملات التجارية عبر الحدود باستخدام التقنيات الحديثة (انظر جدول م.4).

3. الفرص المتاحة لتنمية التجارة الخارجية الكويتية

أولاً: الاستثمار في قطاع الطاقة (البترول) ومشتقاته والصناعات البتروكيماوية ومستلزمات إنتاج الطاقة المتجددة

(أ) قطاع الطاقة (البترول)

تحتل الكويت المرتبة السادسة عالميًا من حيث احتياطيات النفط والعشرين من حيث احتياطيات الغاز. وإيمانًا منها بأهمية هذه الثروات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، أطلقت الكويت العديد من المشاريع الطموحة، والتي تشمل زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط إلى 3.65 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2035، واستكمال مصفاة الزور، والاستثمار في مشاريع تحويل الطاقة. هذه الاستثمارات الضخمة، التي تقدر قيمتها بـ 410 مليارات دولار، تؤكد عزم الكويت على تعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في سوق الطاقة العالمي، وتنويع مصادر دخلها. كما أعلنت الكويت عن خطط طموحة لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية في قطاع الطاقة. ففي عام 2023، أعلنت عن هدف لزيادة إنتاجها اليومي من النفط من 2.7 مليون برميل إلى 3.15 مليون برميل بحلول عام 2027. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الكويت إلى زيادة إنتاج الغاز إلى 1.5 مليار قدم مكعب يوميًا. ولا تتوقف طموحات الكويت عند هذا الحد، بل تتطلع إلى أن تصبح مركزًا عالميًا لصناعة البتروكيماويات بحلول عام 2030، وذلك من خلال استثمار أكثر من 87 مليار دولار أمريكي في بناء المصافي وتطوير مركز للطاقة يعتمد على خلط الموارد من بلدان أخرى (Middle East Briefing، 2023).

(ب) الصناعات البتروكيماوية والمنتجات الكيميائية

تهدف الكويت إلي تعزيز مكانتها العالمية في صناعة البتروكيماويات من خلال تحديث استراتيجيتها لعام 2040، التي أصدرتها مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة، كما تركز الاستراتيجية على الفرص الواعدة للنمو في قطاع المنتجات البتروكيماوية الأساسية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص عبر دعم ملكيته في مشاريع الشركة داخل الكويت ذات الطاقة الإنتاجية التنافسية عالميًا ، تشجيع تطوير مشاريع متوسطة الحجم في مجال المواد الكيميائية والبلاستيكية وتعزيز نمو قطاع الخدمات اللوجستية والنقل لدعم صناعة البتروكيماويات (أرقام، 2021).

وقد تضمنت الاستراتيجية المحدثة زيادة الإنتاج إلى 4 ملايين برميل يوميًا، ورفع إنتاج الغاز إلى 2 مليار قدم مكعبة يوميًا. كما شملت التكرير داخل الكويت بمعدل 1.6 مليون برميل يوميًا، بدلاً من 800 ألف برميل حاليًا (باستثناء 615 ألف برميل من مصفاة الزور)، وزيادة التكرير خارج الكويت إلى 425 ألف برميل يوميًا. كما تستهدف الاستراتيجية إنتاج 14.5 مليون طن من البتروكيماويات (أرقام، 2023)، والدخول بصناعة البتروكيماويات المتخصصة ذات التكنولوجيا المتقدمة والمردود الاقتصادي العالي والوصول الى ما لا يقل عن 1.2 مليون طن سنويا، 15% منها تصنع داخل الكويت بحلول عام 2040 (أرقام، 2021).

وتتمثل **أبرز الصعوبات** التي تواجه صناعة البتروكيماويات في الكويت في تعقيد إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية المزودة بالخدمات الأساسية، وكذلك نقص المواد الأولية المتوفرة بكميات وأسعار تنافسية.

وبالنسبة للفرص الواعدة في القطاع ، فتشمل مجالات متعددة مثل البولي إيثيلين، والإيثيلين جلايكول، والإيثانول أمين. هذه الصناعات تتمتع بإمكانات كبيرة للنمو والتوسع، مما يعزز من قدرة الكويت على زيادة مساهمتها في الأسواق العالمية، ويشكل مصدرًا هامًا للتنمية الاقتصادية المستدامة. وتقوم شركة صناعة الكيماويات البترولية حاليًا، بالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية، بتحديث دراسة مشروع الأوليفينات الرابع، الذي يهدف إلى إنشاء مجمع بتروكيماويات عالمي لإنتاج البتروكيماويات الأساسية والمتخصصة مثل البولي إيثيلين، والإيثيلين جلايكول، والإيثانول أمين. إضافة لدراسة الجدوى الأولية لإنشاء مصنع لإنتاج البولي بروبيلين باستخدام وحدة تجفيف البروبان (أرقام، 2021).

(ج) مستلزمات إنتاج الطاقة المتجددة

تعد الطاقة المتجددة بديل استراتيجي للتقليل من الآثار البيئية السلبية للوقود الأحفوري، ولتحقيق التنويع الاقتصادي والتحول إلى الاقتصاد الأخضر. وتسعى الكويت لتسريع خططها للتوسع في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. حيث لا تزال متأخرة مقارنة بعدد من دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الطاقة المتجددة. وكانت الكويت قد حددت في عام 2012 هدفًا يتمثل في أن تشكل الطاقة المتجددة 15% من إجمالي مزيج الطاقة بحلول عام 2030. إلا أن البيانات الحكومية تظهر أن الطاقة المتجددة شكّلت 0.1% فقط من إجمالي استهلاك الطاقة الأولية في البلاد عام 2021، مقارنة بـ65% للغاز الطبيعي، و34% للنفط، و0.9% للفحم.

وبالنسبة لأهم الصعوبات التي تواجه القطاع ، فإنه على الرغم من الإمكانات الهائلة لإنتاج الطاقة الشمسية، حيث تواجه الكويت تحديات في توسيع استخدام الطاقة الشمسية، أبرزها الارتفاع الزائد لدرجات الحرارة، خصوصًا في فصل الصيف، مما يؤثر سلبًا على كفاءة الأنظمة الكهروضوئية. ولا تزال الكويت تستغل اقل من قدراتها في هذا المجال، حيث أن مناطق مثل تلك التي تقع في محافظتي الأحمدي والجهراء، تعد مناطق مثالية لإنتاج الطاقة الشمسية .

وبالنسبة للفرص الحالية فتتمثل في مشروع "الشقايا"، الذي يستهدف إنتاج 2000 ميجاواط من الكهرباء بحلول عام 2030، وهو المشروع الذي تم اطلاقه عام 2019، وتضمنت مرحلته الأولى إنشاء محطة طاقة شمسية مركزة بقدرة 50 ميجاواط، ومحطة كهروضوئية بقدرة 10 ميجاواط، ومزرعة رياح بقدرة 10 ميجاواط. ومع ذلك، لا يزال التقدم في المشروع محدودًا خلال السنوات الأخيرة. وتخطط الكويت لاستخدام طاقة "الشقايا" الشمسية لتقليل الاعتماد على محطات الكهرباء التي تعمل بالنفط، والتي يبلغ عددها حاليًا ثماني محطات تعمل بالنفط والغاز.(Arabian Gulf Business Insights, 2023)

وفي المستقبل يمكن تطوير وإنتاج مكونات رئيسية مثل ألواح الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح. تمثل ألواح الطاقة الشمسية إحدى المكونات الهامة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، مع تزايد الطلب عليها عالميًا نتيجة انخفاض تكاليفها وكفاءتها المتزايدة. أما توربينات الرياح، فهي تمثل فرصة أخرى لتعزيز الاعتماد على مصادر طاقة نظيفة ومستدامة، خاصة مع توسع مشاريع طاقة الرياح على الصعيدين المحلي والدولي.

ثانياً : الاستثمار في القطاعات غير البترولية

يشير ارتفاع مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) في الكويت إلى وجود تركيز عالٍ في بعض قطاعات الإنتاج الموجهة للتصدير. هذا يعني أن عددًا قليلًا من المنتجات تهيمن على حصة كبيرة من إجمالي الصادرات الكويتية. هذا التركز، وإن كان يعكس قوة بعض القطاعات مثل الطاقة، إلا أنه يضعف من قدرة الاقتصاد الكويتي على مواجهة التقلبات الناتجة عن الاعتماد على الأنشطة الريعية. كما أن اعتماد الاقتصاد على عدد محدود من المنتجات يجعله عرضة للتذبذبات العالمية في أسعار هذه المنتجات، كما يقلل من مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية، ومن ثم تقليل فرص النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

شكل (18) مؤشر تركز السوق HHI

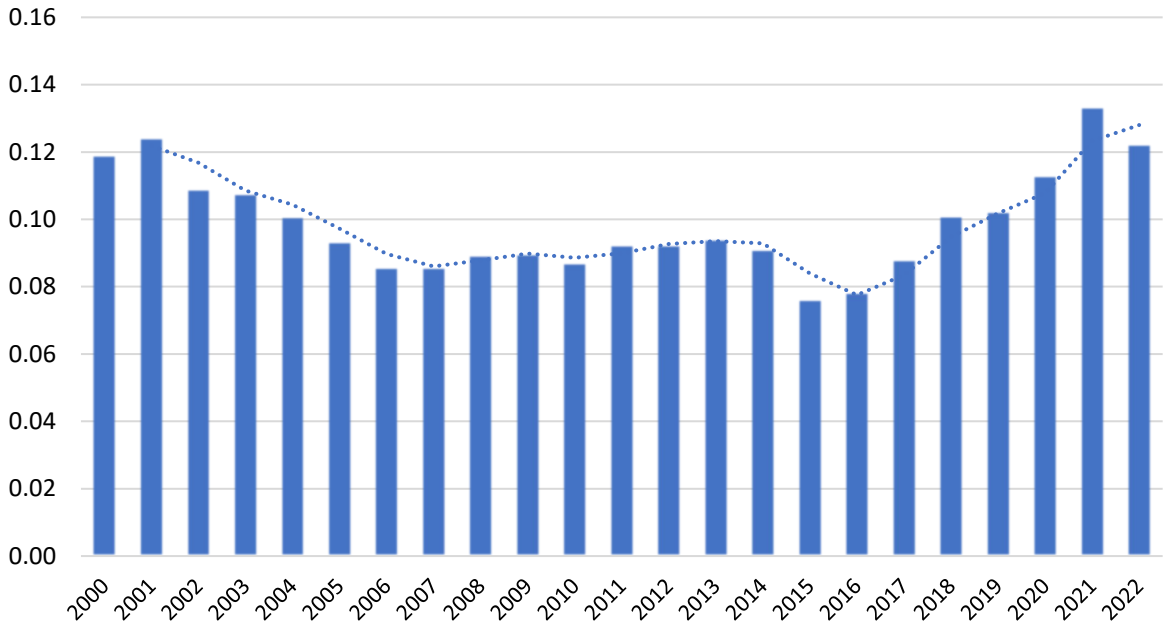

المصدر: (World Integrated Trade Solution (WITS), 2022)

للتغلب على هذه التحديات، تحتاج الكويت إلى تنويع اقتصادها بشكل كبير. يتطلب هذا التحول الاستراتيجي إلى التركيز على تطوير منتجات وخدمات جديدة ومتنوعة. من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وبناء الكوادر البشرية، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يمكن التركيز على خفض الواردات من خلال دعم الصناعات التحويلية، مما يساهم في زيادة القيمة المضافة المحلية. ويمكن العمل على زيادة المرونة الاقتصادية بتبني سياسات اقتصادية قادرة على التكيف مع التقلبات الحادة في الأسواق العالمية، خاصةً في ظل تذبذب أسعار النفط وذلك من خلال تبني مزيد من السياسات التي ترمي إلي تحسين بيئة الأعمال وتحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية، وخاصة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والتصنيع المتقدم، وتطوير الخدمات اللوجستية والتي تعد أحد أهم ممكنات التجارة الدولية. ويمثل إنجاز المرحلة الأولى من ميناء مبارك الكبير خطوة حاسمة في تطوير البنية التحتية للتجارة الخارجية في الكويت. فمن المتوقع أن يساهم هذا الميناء العملاق، الذي يقع ضمن مبادرة الحزام والطريق الصينية، في تعزيز مكانة الكويت كمركز تجاري إقليمي وعالمي. ولا تزال الأعمال جارية في الميناء، وفور إنتهائه سيكون هناك منصة حديثة ومتطورة لزيادة حجم التجارة الخارجية، وتسهيل حركة البضائع، وجذب الاستثمارات الأجنبية (BTI Transformation Index، 2024).

أهم المنتجات السلعية التي تحمل فرص واعدة للإنتاج والتصدير :

تشمل الصناعات الغذائية وتضم المنتجات الغذائية المعلبة، الزيوت النباتية، ومنتجات الألبان، وكذلك الصناعات الطبية مثل صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية وتكنولوجيا الطب. ويتطلب تعزيز إنتاج تلك السلع وزيادة مساهمتها في التجارة الدولية دعمًا مؤسسيًا وجهودًا للتغلب على التحديات التي تواجهها. وفيما يلي عرض مختصر لهذه المنتجات:

(أ) الصناعات الغذائية والفرص الاستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي:

أهم المنتجات الغذائية الواعدة: تشمل المنتجات الغذائية المعلبة، الزيوت النباتية، ومنتجات الألبان. هذه الصناعات تساهم بشكل كبير في تلبية احتياجات السوق المحلي وتوفير سلع أساسية ذات قيمة غذائية عالية. علاوة على ذلك، تتيح هذه الفرص إمكانية التوسع والتصدير إلى الأسواق العالمية. ويعد هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في تلك الصناعات من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الكويت لتحقيقها، حيث يساهم هذا الهدف في تقليل الاعتماد على الواردات وتحفيز الإنتاج المحلي، وخاصة نظرا لدور ذلك في تقوية الأمن الغذائي وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الغذاء العالمية.

وقد كانت الكويت لفترة طويلة رائدة في قطاع الأغذية والمشروبات. ومع ذلك، تراجعت الكويت عن مكانتها لصالح المنافسين في المنطقة.

وحالياً، يعد قطاع "**الوجبات السريعة والطعام الجاهز**" من أعلى القطاعات إيرادات في صناعة الأغذية والمشروبات في الكويت، حيث يولد أكثر من 40% من إجمالي إيرادات الصناعة، ووفقًا لتقرير صادر عن KPMG يمكن للقطاع تحقيق مستويات نمو بنحو 4.6% خلال 2021 إلى 2025. ويعزز نمو القطاع بالكويت ارتفاع تكاليف المعيشة مقارنة بالدول الأخرى؛ كما كشف تقرير KPMG أن المستهلكين الكويتيين ينفقون في المتوسط 14% من دخلهم على الأغذية والمشروبات، وهو مبلغ كبير نسبيًا. كما يتزايد انتشار الامتيازات التجارية في الكويت بذلك القطاع، حيث تهيمن العلامات التجارية العالمية مثل ماكدونالدز وكنتاكي وبيتزا هت وصب واي وبرغر كينغ وبيتزا دومينوز على السوق. ومع وجود أكثر من 50 علامة تجارية دولية لأكثر من 1,500 وحدة امتياز في البلاد، من المتوقع أن يستمر نمو صناعة الوجبات السريعة في الكويت، حيث يمثل هذا النمو فرصة لرواد الأعمال والمستثمرين المحليين للتعاون مع العلامات التجارية الدولية الرائدة وتوسيع أعمالهم. ووفقًا لتقرير Euromonitor ، فإن عشرة من أبرز مشغلي صناعة الأغذية والمشروبات في الكويت يشكلون أكثر من 70% من حصة السوق.

وعلى الرغم من هيمنة العلامات التجارية الدولية على سوق الأغذية والمشروبات في الكويت، يشير تقرير "كويت تايمز" إلى تزايد العلامات المحلية والاقليمية، مثل "ميس الغانم"، "ميلينزاني"، "برايم آند توست"، "فريج صويلح"، و"ذا فاوندري." وبهذا، يمكن للكويت أن تضع نفسها على طريق النمو المستدام والنجاح الطويل الأمد في صناعة الأغذية والمشروبات بدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال الاستفادة من دعم الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تزايد الطلب على العلامات المحلية والإقليمية(Food Forward Consultancy, 2023) .

(ب) الصناعات الطبية

تمتلك الكويت الإمكانات والمقومات لتصبح مركزاً لصناعة الأدوية وإنتاج المستلزمات الطبية في المنطقة، حيث تعتبر صناعة الدواء والمستلزمات الطبية من الصناعات الاستراتيجية للدولة، وتعد أولوية وطنية لتحقيق العديد من المكاسب وخاصة بعد جائحة كورونا. وتوفر الكويت للمستثمرين المهتمين العديد من الفرص الاستثمارية الضخمة في قطاع الرعاية الصحية، لاسيما في مجال تصنيع الأدوية، بهدف تحقيق أهداف رؤية الكويت الوطنية 2035 وخطط التنمية الخاصة بها.

وبالنسبة للفرص الواعدة في الصناعات الطبية في الكويت فتتمثل في **صناعة الأدوية المحلية**، بالإضافة إلى **تصنيع الأجهزة الطبية** الصغيرة التي تشهد طلباً متزايداً في القطاع الصحي.

اما عن الفرص المتاحة فيمكن للكويت ان تستفيد من نمو سوق الأدوية في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يتوقع ان يصل إلى 20 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025، وخاصة وان نحو 80% من الأدوية في دول مجلس التعاون الخليجي يتم استيرادها بشكل رئيسي من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ويمكن للكويت الاستفادة من مقومات شركة الصناعات الدوائية الكويتية السعودية، وهي شركة تصنيع الادوية المحلية العاملة في هذا المجال، وتقوم بإنتاج نحو 120 منتجًا طبياً يتم توزيعها محليًا وتصديرها إلى دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من وجود عدد من الشركات الدولية الكبرى في مجال الأدوية في الكويت مثل فايزر، أسترا زينيكا، باير، نوفارتيس وجونسون آند جونسون، إلا أن هذه الشركات قادرة فقط على توزيع الأدوية محلياً من خلال شراكات مع الموزعين المحليين وفقًا للتراخيص الحالية (kdipa,2022)

ويساعد الاهتمام بتلك الصناعة في: توفير الأدوية بسرعة لتلبية احتياجات السوق المحلي، مواجهة تحديات الاستيراد مثل ارتفاع الأسعار، تأخير الشحنات، وتأثرها بالأحداث الجيوسياسية، خفض فاتورة استيراد الأدوية، تسهيل تعاقد المرافق الصحية مع المصانع الوطنية ورفع كفاءة الكوادر الوطنية من خلال تبادل الخبرات مع الشركات العالمية.

ومن أبرز الجهود الحالية في تعزيز صناعة الأدوية المحلية: من خلال التعاون بين مختبرات أبوت العالمية والشركة الكويتية – السعودية للصناعات الدوائية التابعة لشركة ميزان القابضة، حيث أطلقت الشركتان أول خط تصنيع في الكويت لإنتاج 26 منتجاً دوائياً عالمياً، بدعم من دولة الكويت وغرفة التجارة الأمريكية (زاوية، 2022). وسابقاً فقد قامت الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية بالاستثمار في خطوط تصنيع متخصصة جديدة ومنشآت تصنيع متطورة، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات استحواذ وشراكات استراتيجية لتوسيع محفظتها من المنتجات. اليوم، تسوق منتجات الشركة في السوق الكويتي ومنطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على الاستمرار في الاستحواذ على علامات تجارية للأدوية ذات الجودة العالية (الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية، 2025).

(ج) مستلزمات البناء

الفرص الواعدة في القطاع : تشمل إنتاج الأسمنت، حيث يُعد من المواد الأساسية في عمليات البناء والتشييد. تزداد أهمية تطوير صناعة الأسمنت نظرًا لزيادة الطلب على مشاريع البنية التحتية والإسكان بالكويت، مما يفتح آفاقًا للإنتاج في هذا القطاع.

بالنسبة للوضع الحالي لقطاع الأسمنت ، فيوجد في الكويت 7 شركات أسمنت تعمل في مجالات متعددة، تشمل هذه الشركات: شركة واحدة تنتج وتطحن الكلنكر، المادة الأساسية في صناعة الأسمنت، بالإضافة إلى الأسمنت، وثلاث شركات تستورد الكلنكر ثم تقوم بإنتاج الأسمنت، وثلاث شركات أخرى تستورد الأسمنت السائب، ثم تعبئه وتوزعه وتبيعه في السوق المحلية. وبالنظر إلى مبيعات المنتج المحلي وصافي واردات الأسمنت.

وبناءً على مشاريع الإسكان المستقبلية في الكويت ورؤية الكويت الجديدة 2035، بالإضافة إلى الطلب المحلي الظاهر، تُظهر التوقعات أن قطاع البناء في الكويت سيشهد نموًا إيجابيًا ، حيث من المتوقع أن يسجل هذا القطاع معدل نمو سنوي يبلغ 5.3% خلال فترة التوقعات استنادًا إلى معدل النمو في المساحات المبنية، مما يعكس أيضًا نموًا في قطاع الأسمنت. ويُتوقع أن يصل إجمالي الطلب على الأسمنت إلى 10,875 ألف طن في عام 2024، بينما تُقدر الطاقة الإنتاجية الإجمالية لشركات الأسمنت النشطة بحوالي 16.44 مليون طن سنويًا.

التحديات التي تواجه القطاع : ارتفاع أسعار الأسمنت المحلي، وهو ما يضعف من تنافسيته السعرية في الأسواق الخارجية، إذا ما تم توجيهه مستقبلا للتصدير. علاوة على ذلك، فإن تقلبات أسعار النفط قد تؤثر على خطط الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، مما ينعكس سلبًا على قطاع الأسمنت، بالإضافة إلى تأثير تكلفة مصادر الطاقة المستخدمة على الإنتاج. كما أن الحكومة الكويتية قد تلجأ في بعض الأوقات إلى فرض ضريبة جمارك على الأسمنت المستورد، مما قد يضر بشركات التعبئة المحلية (Industrial Bank of Kuwait, 2020)

<u>ثالثاً: توسيع التجارة مع شركاء دوليين غير تقليديين</u>

في الآونة الأخيرة، تتبنى الكويت استراتيجية محورية لتعزيز اقتصادها وتقليص الاعتماد المفرط على صادرات النفط، عبر استكشاف فرص توسيع التجارة مع شركاء دوليين غير تقليديين من مناطق متنوعة مثل أفريقيا، أمريكا اللاتينية، وآسيا. هذه الخطوات تمثل فرصة حيوية للكويت لتنويع أسواقها وتعزيز علاقاتها الاقتصادية الثنائية.

فيما يخص قارة أفريقيا، يمكن للكويت أن تعزز من فرصها التجارية من خلال تعميق علاقاتها مع اقتصادات كبيرة مثل جنوب أفريقيا، إثيوبيا، وكينيا. جنوب أفريقيا تقدم فرصًا للمصدرين الكويتيين بفضل اقتصادها المتنوع، خاصة في القطاعات المالية والخدمية. كما تمثل بوابة هامة للوصول إلى أسواق التصدير الرئيسية في أفريقيا، لكونها عضوًا في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. أما إثيوبيا، واحدة من أكبر اقتصادات القارة، فتعد سوقًا واعدة بفضل نموها الاقتصادي المستدام وعضويتها في اتفاقية

التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي تفتح المجال أمام الشركات الكويتية لتوسيع نفوذها التجاري. كذلك، توفر كينيا فرصًا كبيرة بفضل عضويتها في جماعة شرق إفريقيا، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي، مما يتيح للشركات الكويتية الاستفادة من التجارة المعفاة من الرسوم الجمركية، خاصة في مجالات التصنيع والطاقة المتجددة والزراعة.

على صعيد أمريكا اللاتينية، يمكن أن تعزز الكويت تعاونها مع البرازيل من خلال الاستفادة من مزايا متبادلة في قطاعات المنتجات المعدنية، الكيميائية، والمعادن. كما تتيح المكسيك، ثاني أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، فرصة كبيرة للشركات الكويتية في مجالات الطاقة، الآلات، والمحركات. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الأرجنتين فرصًا واعدة في مجالات متنوعة مثل الطاقة، الزراعة، والآلات، بفضل التنوع الاقتصادي الكبير الذي تتمتع به.

رابعاً: دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية

تولي الحكومة الكويتية اهتمامًا كبيرًا بدعم القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في القطاعات غير النفطية. وتعمل الحكومة على توفير بيئة استثمارية جاذبة من خلال تسهيل إجراءات التراخيص، وتقديم الاستشارات للمستثمرين، وتطوير البنية التحتية. كما تسعى الحكومة إلى إصدار قانون للاستثمار الأجنبي المباشر يوفر حوافز ضريبية وتسهيلات أخرى للمستثمرين الأجانب. وتهدف هذه الجهود إلي خلق بيئة مواتية تعزز من القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي ومن ثم تعزيز القدرة على النفاذ للأسواق الدولية وتحسين الوصول لأسواق التصدير المختلفة.

شكل (19) مؤشر النفاذ لسوق التصدير

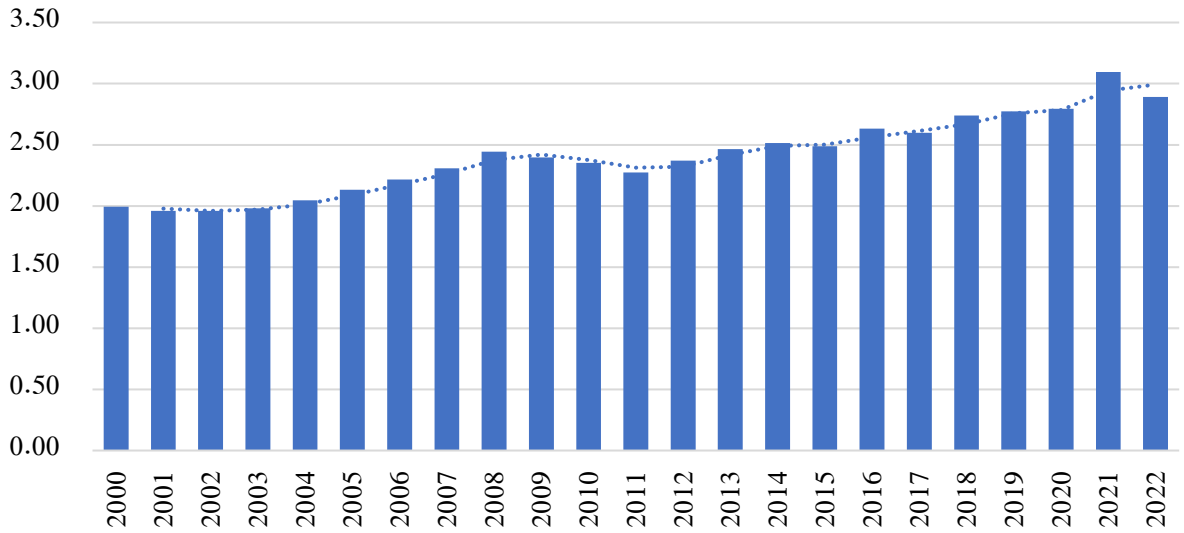

المصدر: (World Integrated Trade Solution (WITS)، 2022)

خامساً: دعم المناطق الاقتصادية حجر الزاوية لنمو التجارة الخارجية

تسعى الكويت جاهدة إلى تعزيز مكانتها كمركز تجاري إقليمي، وذلك من خلال مجموعة من المبادرات الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية التجارية وتسهيل عمليات الاستثمار. وفي هذا الإطار، تلعب هيئة تشجيع الاستثمار المباشر دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على تطوير المناطق الاقتصادية في العبدلي (مشروع البوابة الشمالية للخليج العملاق)، والوفرة والنعايم. تتميز هذه المناطق بكونها بيئات استثمارية جاذبة، توفر للمستثمرين مجموعة واسعة من الفرص والحوافز، وبنية تحتية متطورة تسهل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. ، تسعى الكويت من خلال هذه المناطق إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنويع اقتصادها، وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية. وتعتبر الكويت مشروع "بوابة الخليج الشمالية" أحد أهم المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى تحويل وجه الكويت كبوابة للتجارة. حيث يهدف هذا المشروع الضخم، الذي يتضمن بناء مدينة الحرير وتطوير جزر الكويت، إلى تطوير السواحل الشمالية الأقل تطوراً وتحويلها إلى مركز لوجستي واقتصادي إقليمي جاذب للاستثمارات. من خلال هذا المشروع، تسعى الكويت إلى تنويع مصادر دخلها، وتعزيز مكانتها كمركز تجاري عالمي، وجذب السياح من مختلف أنحاء العالم. ويأتي تنفيذ مشروع مدينة الحرير، كجزء من مبادرة الحزام والطريق الصينية، ليعزز من مكانة الكويت كحلقة وصل مهمة في التجارة العالمية.

4- إجراءات تعزيز فائض الحساب الجاري

وفقا لتوصيات صندوق النقد الدولي، يمكن عرض الفرص التالية لتعزيز فائض الحساب الجاري:

1. ضبط الأوضاع المالية

- ضبط الأوضاع المالية بنسبة تتراوح بين 1% و2% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا.
- ترشيد أجور القطاع العام عن طريق تقييد نمو الأجور ليكون أقل من معدل التضخم، والحد من التوظيف مع الاكتفاء بالإحلال التدريجي ارتباطا بنسبة التقاعد.
- إلغاء دعم الطاقة تدريجياً عبر زيادة أسعار الوقود والكهرباء والمياه لتصل إلى مستويات تغطي التكاليف، مع تقديم تحويلات مالية موجهة لدعم الفئات الأكثر احتياجاً.
- زيادة الاستثمار العام في البنية الأساسية بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً لتحسين جودتها.

2. **تعبئة الإيرادات العامة**

- توفير ما يكفي من الادخار العام لعائدات تصدير النفط لمعالجة فجوة الحساب الجاري وضمان استدامتها.
- إدخال ضريبة القيمة المضافة (5%) وضرائب الاستهلاك إلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.
- توسيع نطاق ضريبة دخل الشركات لتشمل جميع الشركات المحلية الكبيرة.

3. **الإصلاحات الهيكلية**

- تحسين بيئة الأعمال من خلال تعزيز الشفافية، ورفع جودة التنظيم، وتبسيط عمليات تأسيس منشآت الأعمال.
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السماح بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات والأراضي.
- إدخال إصلاحات لسوق العمل تدريجياً لمواءمة حوافز العمل بين القطاعين العام والخاص، مع تقليص علاوة أجور القطاع العام وتحفيز توظيف العمالة في القطاع الخاص.

4. **إدارة السياسة المالية والنقدية**

- تحسين السياسة المالية وإدارة القطاع الخارجي لمواءمة الحساب الجاري مع الأساسيات متوسطة الأجل.
- الحفاظ على ربط سعر الصرف بسلة من العملات مع توفير مرونة مستهدفة لتعزيز تنافسيته، حيث يسهم ذلك في دعم استقرار التضخم وابقائه عند المستويات المستهدفة.

5. **التنويع الاقتصادي**

- تسريع تنفيذ رؤية 2035، مع التركيز على تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي.
- إعطاء الأولوية للإصلاحات الهيكلية الأساسية لتحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار الخاص (IMF، Dec. 2024).

الخاتمة

تعتمد الكويت بشكل كبير على صادرات النفط الخام والمنتجات البترولية كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. ومع ذلك، تسعى الكويت جاهدة إلى تنويع اقتصادها، وتشمل الجهود المبذولة في هذا الصدد زيادة مجموعات السلع المصدرة وتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية.

وعلى الرغم من تركز صادرات الكويت بشكل رئيسي على دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الآسيوية الواعدة مثل الصين والهند، إلا أن هناك فرصًا كبيرة لتوسيع نطاق التجارة لتشمل أسواقًا جديدة، لا سيما في القارة الأفريقية وأمريكا اللاتينية. وتعتبر الاتفاقيات التجارية الثنائية أداة فعالة لتعزيز التعاون التجاري مع هذه الأسواق، حيث تساهم في تقليل الحواجز التجارية وزيادة التبادل التجاري بالمنتجات والخدمات.

وإضافة لذلك، فهناك مجموعة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين قدرة الدولة على تعزيز قدراتها التصديرية، فبناءً على التحديات التي تواجه الدولة فيما يتعلق بتكاليف التصدير والوقت المستغرق في الإجراءات الجمركية وأداء الخدمات اللوجستية، يمكن العمل على:

(1) تبسيط الإجراءات الجمركية بهدف تقليل التكاليف وزيادة سرعة إنجاز المعاملات، وذلك من خلال أتمتة العمليات وتوحيد الإجراءات وإعداد الكوادر المؤهلة على استخدام أحدث تقنيات أداء الخدمات اللوجستية.

(2) تطوير البنية التحتية اللوجستية وذلك من خلال زيادة الاستثمار في تطوير الموانئ والمطارات وشبكات النقل، وإنشاء مناطق لوجستية متكاملة، بما يساهم في تحسين كفاءة سلسلة التوريد وتقليل التكاليف اللوجستية.

(3) تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وذلك عن طريق إقامة شراكات بين القطاع العام والخاص لتطوير الخدمات اللوجستية.

ملحق (1)

تطورات قطاع النفط والطاقة

شهد قطاع استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والأنشطة المرتبطة به تقلبات ملحوظة خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023، كما هو موضح بالشكل التالي. فقد سجل القطاع أعلى قيمة له في عام 2016، حيث بلغ 23,143.6 مليون دينار، إلا أنه شهد تراجعًا تدريجيًا ليصل إلى أدنى مستوياته في عام 2021 عند 19,309.8 مليون دينار. مع ذلك، عاد القطاع للتعافي في عام 2022، محققًا ارتفاعًا إلى 21,644.4 مليون دينار، قبل أن ينخفض مجددًا في عام 2023 إلى 20,736.6 مليون دينار.

أما من حيث مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بدأت النسبة مرتفعة في عام 2014 عند 58.1%، لكنها تراجعت بشكل مستمر لتصل إلى أدنى مستوى لها في عام 2021 عند 48.97%. وعادت النسبة للارتفاع في عام 2022 إلى 51.41% قبل أن تنخفض قليلًا في عام 2023 إلى 50.1%.

تشير هذه التحولات إلى تأثير عوامل متعددة، منها تقلبات أسعار النفط العالمية وسياسات الإنتاج التي تبنتها الدول المصدرة للنفط (أوبك+)، إلى جانب الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد. وعلى الرغم من التعافي النسبي الذي شهده القطاع النفطي في عام 2022، فإن الانخفاض الطفيف في عام 2023 يؤكد أهمية الاستمرار في تعزيز القطاعات غير النفطية لضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

شكل (20) نسبة أنشطة استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والأنشطة الخدمية المرتبطة بالنفط والغاز (% من الناتج المحلي الإجمالي)

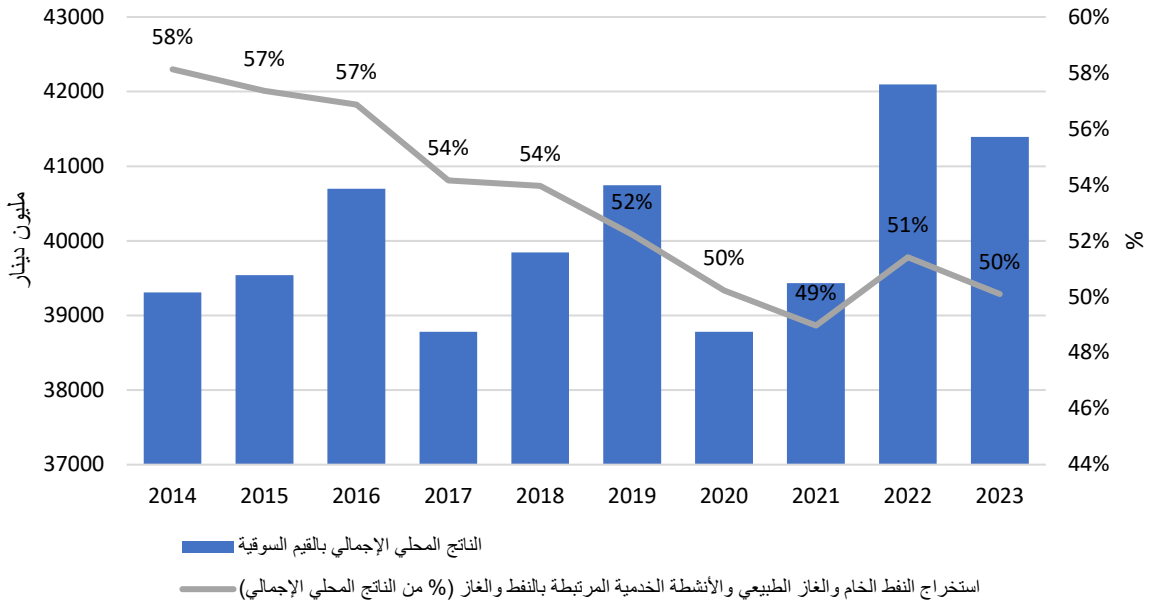

المصدر: (CBK, 2024)

وتُظهر التقديرات الأولية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء (CSB) أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الربع الثالث من عام 2024 انخفض بنسبة 2.5% على أساس سنوي بعد أداء قوي في النصف الأول من العام، نتيجة انكماش قطاعات التصنيع والإدارة العامة والدفاع. كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 5.3% بسبب القيود الناتجة عن تخفيضات الإنتاج المرتبطة بـ "أوبك"، والتي تم تمديدها خلال النصف الثاني من العام. نتيجة لهذه التحركات القطاعية، تراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.9% في الربع الثالث. ومع ذلك، فالتوقعات على المدى القريب تبدو أكثر إيجابية، مع استعداد تخفيضات إنتاج النفط للتراجع في عام 2025، واتجاه أسعار الفائدة نحو الانخفاض، إلى جانب توقعات بتسريع الحكومة تنفيذ خطتها للتنمية الاقتصادية.

اما فيما يتعلق بأداء قطاع النفط فإنه لا يزال مرتبطًا بسياسات "أوبك"، حيث استمر انكماش الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط للربع السادس على التوالي في الربع الثالث من عام 2024، ولكن بوتيرة أقل سلبية مقارنة بالربع الثاني من نفس العام (-6.8% على أساس سنوي). وارتفع الإنتاج على أساس ربع سنوي بنسبة 1.0%. منذ بداية عام 2024، وحافظت الكويت على إنتاجها الشهري من النفط الخام عند 2.41 مليون برميل يوميًا، تماشيًا مع حصتها في "أوبك+" والتزاماتها بتخفيضات الإنتاج الطوعية.

وعلى الرغم من أنه كان من المقرر التراجع عن هذه التخفيضات في النصف الثاني من عام 2024 إلا أن ضعف الظروف السوقية والأسعار عن المتوقع أدى إلى تمديدها ثلاث مرات. وفقًا لاجتماع "أوبك+" في ديسمبر 2024، سيبدأ إنتاج الكويت في

الارتفاع فقط في أبريل 2025، بمعدل 7 آلاف برميل يوميًا حتى تستعيد حصتها اليومية إلى نحو 135 ألف برميل يوميًا بالكامل، ويصل الإنتاج إلى 2.548 مليون برميل يوميًا بحلول سبتمبر 2026.

وبناءً على هذا، ومع افتراض عدم تمديد تخفيضات الإنتاج مرة أخرى، فمن المتوقع أن يتحول نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى إيجابي في الربع الثاني من عام 2025 (NBK, 2025).

ومن ثم، يمكن القول أنه على المدى القصير والمتوسط، وخاصة مع حل الجمود السياسي، وتعزيز جهود التنويع الاقتصادي، فإنه يمكن التخفيف بشكل جزئي من حالة عدم اليقين التي تفرضها تقلبات سوق النفط العالمي. بينما تعتمد التوقعات الاقتصادية طويلة الأجل بشكل كبير على إيرادات النفط. فعلى الرغم من كبر حجم الأصول الأجنبية لهيئة الاستثمار الكويتي والتي توفر ضمانة كبيرة للاستقرار الاقتصادي الكلي، إلا أنها غير كافية لتخفيف الأثر الكامل لتقلبات سوق النفط العالمية على المدى الطويل. حيث يظل الاعتماد على الإيرادات النفطية نقطة ضعف رئيسية للاستقرار المالي، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية (World Bank, 2024).

ملحق 2

جدول (م. 1) ملخص التجارة الخارجية (مليون دينار)

الفترة	الصادرات						اجمالي الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية						
	القيمة	(%)من الإجمالي	وطنية المنشأ	إعادة تصدير	اجمالي القيمة	(%)من الإجمالي			
2018	19731	91	1357.2	583.2	1940.3	9	21671.4	10744.7	10926.7
2019	17827.4	91.2	1064.1	648.7	1712.8	8.8	19540.2	10164.6	9375.6
2020	10957.9	89.6	810.2	461.1	1271.3	10.4	12229.3	8507.2	3722.1
2021	19000.3	92.2	1000.6	599.4	1600	7.8	20600.3	9616.3	10984
2022	28783	94.2	1236.6	535.2	1771.8	5.8	30554.7	11005.3	19549.4
2023	23978.3	92.9	1151.4	667.7	1819.1	7.1	25797.5	11515.9	14281.5
2022 الربع الثاني	8136.7	94.5	324	146.6	470.6	5.5	8607.3	2718.4	5888.9
الربع الثالث	7565.9	94	303	179.4	482.5	6	8048.3	2524.6	5523.7
الربع الرابع	6288	93	303.2	195.8	499	7.4	6787	2963.6	3823.4
2023 الربع الأول	6135.6	92.9	309.8	158.1	467.9	7.1	6603.5	2965.9	3637.6
الربع الثاني	5649.4	92.4	273.3	193	466.3	7.6	6115.7	2870.8	3244.9
الربع الثالث	6222.3	93.7	275.6	142.8	418.3	6.3	6640.7	2807	3833.6
الربع الرابع	5971.1	92.8	292.7	173.8	466.6	7.2	6437.6	2872.2	3565.5
2024 الربع الأول	5561.7	91.9	284.7	206.4	491.1	8.1	6052.7	2852.7	3200
الربع الثاني	5424.4	91.4	310.1	200.3	510.4	8.6	5934.8	2685	3249.7

المصدر: (بنك الكويت المركزي، 2024)

جدول (م. 2) تجارة الكويت الخارجية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مليون دينار)

الفترة		2018	2019	2020	2021	2022	2023
السعودية	صادرات	166	197.2	199.6	219.7	258.4	216.7
	واردات	616.6	629.6	504.7	508.8	577.7	597.5
	ميزان تجاري	-450.6	-432.5	-305.1	-289.1	-319.3	-380.8
الإمارات	صادرات	168.6	170.5	163.7	243.1	302.5	399.4
	واردات	936.4	855.6	715.3	1143.7	1315.2	1039.8
	ميزان تجاري	-767.8	-685.1	-551.6	-900.6	-1012.7	-640.4
قطر	صادرات	129.3	109.2	86.1	84.3	86.6	74.1
	واردات	15.3	18.6	18	28.7	84.1	35.8
	ميزان تجاري	113.9	90.6	68.1	55.6	2.5	38.3
البحرين	صادرات	23	20.1	15.1	17.3	23.2	26
	واردات	232.5	140.3	158.4	138.6	82.8	101.6
	ميزان تجاري	-209.6	-120.2	-143.4	-121.3	-59.6	-75.7
عمان	صادرات	61.3	62	52.4	44	40.5	30.2
	واردات	79	65	73.8	61.7	62.8	93.8
	ميزان تجاري	-17.7	-3	-21.4	-17.7	-22.2	-63.7
المجموع	صادرات	548.2	558.9	516.8	608.4	711.2	746.4
	واردات	1879.9	1709.1	1470.2	1881.5	2122.6	1868.6
	ميزان تجاري	-1331.7	-1150.2	-953.4	-1273.1	-1411.3	-1122.2

جدول (م. 3) نتائج تحليل نموذج VECM

Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 27

	Test Statistic	Interpolated Dickey-Fuller: 1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
Z(t)	-4.247	-3.736	-2.994	-2.628

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0005

Dickey-Fuller test for unit root Number of obs = 27

	Test Statistic	Interpolated Dickey-Fuller: 1% Critical Value	5% Critical Value	10% Critical Value
Z(t)	-4.843	-3.736	-2.994	-2.628

MacKinnon approximate p-value for Z(t) = 0.0000

Johansen tests for cointegration

Trend: constant — Number of obs = 26
Sample: 1998 - 2023 — Lags = 2

maximum rank	parms	LL	eigenvalue	trace statistic	5% critical value
0	6	-60.816078	.	30.7893	15.41
1	9	-49.267848	0.58866	7.6928	3.76
2	10	-45.421428	0.25612		

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
D_ca						
_ce1						
L1.	-.7966666	.1668899	-4.77	0.000	-1.123765	-.4695683
ca						
LD.	-.0873956	.1600403	-0.55	0.585	-.4010687	.2262776
gdp						
LD.	7.580979	2.111622	3.59	0.000	3.442276	11.71968
_cons	.0000356	.4168582	0.00	1.000	-.8169915	.8170627
D_gdp						
_ce1						
L1.	-.0528119	.0170203	-3.10	0.002	-.0861711	-.0194527
ca						
LD.	.032321	.0163217	1.98	0.048	.000331	.064311
gdp						
LD.	.0387385	.2153541	0.18	0.857	-.3833477	.4608248
_cons	-.0005368	.0425134	-0.01	0.990	-.0838615	.0827878

Cointegrating equations

Equation	Parms	chi2	P>chi2
_ce1	1	12.59273	0.0004

جدول (م. 4) إجراءات تيسير التجارة والموقف من التنفيذ بالكويت

الإجراء	الموقف من التنفيذ	الإجراء	الموقف من التنفيذ
(1) الشفافية		(4) التجارة غير الورقية	
نشر لوائح الاستيراد والتصدير الحالية على شبكة الإنترنت	نُفذ كاملاً	وجود نظام جمركي آلي	نُفذ كاملاً
مشاورة أصحاب المصلحة بشأن مسودة اللوائح الجديدة (قبل الانتهاء منها)	غير معروف	القدرة على الاتصال بالإنترنت للسلطات الجمركية ووكالات التفتيش الأخرى	نُفذ كاملاً
النشر/الإخطار المسبق للوائح الجديدة المتعلقة بالتجارة قبل تنفيذها	نُفذ كاملاً	توافر نظام النافذة الواحدة الإلكتروني	غير معروف
اتخاذ قرارات بشأن التصنيف الجمركي ومنشأ البضائع المستوردة	نُفذ كاملاً	القدرة على تقديم البيانات الجمركية إلكترونياً	نُفذ كاملاً
توافر آلية مستقلة للشكاوى	نُفذ كاملاً	القدرة على التقديم الإلكتروني وإصدار إذن الاستيراد والتصدير	نُفذ كاملاً
(2) الإجراءات الجمركية		القدرة على التقديم الإلكتروني لبيانات الشحن البحري	غير معروف
إدارة المخاطر	نُفذ كاملاً	القدرة على التقديم الإلكتروني لبيانات الشحن الجوي	غير معروف
معالجة ما قبل وصول الشحنات	نُفذ جزئياً	القدرة على التقديم الإلكتروني وإصدار شهادة المنشأ التفضيلية	لم يُنفذ
إجراءات التدقيق بعد الأفراج الجمركي	لم يُنفذ	القدرة على الدفع الإلكتروني للرسوم الجمركية والرسوم	مرحلة التخطيط
فصل إخلاء الشحنات عن عملية تحديد الرسوم الجمركية	نُفذ كاملاً	التطبيق الإلكتروني للاستردادات الجمركية	مرحلة التخطيط
نشر معلومات عن متوسط مدة الافراج السلعي	نُفذ جزئياً	(5) التجارة غير الورقية عبر الحدود	
تدابير تيسير التجارة للمشغلين المعتمدين	نُفذ كاملاً	توافر القوانين والأنظمة الخاصة بالمعاملات الإلكترونية	نُفذ كاملاً
الشحن السريع	نُفذ كاملاً	توافر سلطة تصديق معترف بها	نُفذ كاملاً
قبول نسخ من المستندات المطلوبة الأصلية لتنفيذ إجراءات الاستيراد أو التصدير أو عبور الشحنات	نُفذ جزئياً	التبادل الإلكتروني للبيان الجمركي	نُفذ كاملاً
(3) التدابير المؤسسية ومستوى التعاون		التبادل الإلكتروني لشهادة المنشأ	نُفذ كاملاً
وجود لجنة وطنية لتيسير التجارة (هيئة مماثلة)	نُفذ كاملاً	التبادل الإلكتروني للشهادة الصحية والنباتية	غير معروف
وجود إطار تشريعي وطني و/أو ترتيبات مؤسسية للتعاون بين الوكالات المختصة العاملة	نُفذ جزئياً	تحصيل المدفوعات المالية بطريقة غير ورقية لخطابات الاعتماد المستندي	غير معروف
تولى الوكالات الحكومية مهام تفويض إجراءات المراقبة إلى السلطات الجمركية	نُفذ كاملاً		
مواءمة أيام وساعات العمل مع الدول المجاورة عبر المنافذ الحدودية	غير معروف		
مواءمة الإجراءات مع دول الجوار في المنافذ الحدودية	غير معروف		

المصدر: المسح العالمي للأمم المتحدة بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة (2023)

المراجع

A Descartes Institute. (2023). *Future Readiness Economic Index.* A Descartes Institute.

Allianz-trade. (2024). *Economic stagnation amid falling oil prices: Kuwait*. Retrieved from Economic Research, Country Risk: Kuwait: https://www.allianz-trade.com/en_global/economic-research/country-reports/Kuwait.html

Arabian Gulf Business Insights. (2023, October 02). *Kuwait to resurrect renewable energy mega-project*. Retrieved from https://www.agbi.com/renewable-energy/2023/10/kuwait-to-resurrect-renewable-energy-mega-project/

BTI Transformation Index. (2024). *Kuwait Country Report 2024*. Retrieved from https://bti-project.org/en/reports/country-report/KWT

CBK. (2024). *Gross Domestic Product at Constant Prices of 2010*. Retrieved from https://www.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/dynamic-statistical-releases/quarterly

Food Forward Consultancy. (2023, Dec. 20). *Kuwait's F&B Industry: Challenges and Opportunities*. Retrieved from https://www.foodforward.co/blog/kuwait-s-fandb-industry-challenges-and-opportunities?lang=ar

Forbes . (2024, Dec 09). *OPEC+ Production Cuts Leave Kuwait's Oil-Dependent Economy In Recession*. Retrieved from https://www.forbesmiddleeast.com/industry/economy/opec-production-cuts-leave-kuwaits-economy-in-recession

General Electric. (2024). *Supporting Kuwait's decarbonization journey with hydrogen*. Retrieved Jan. 2024, from https://www.ge.com/gas-power/en/kw/9ha-supporting-kuwait-decarbonization-needs

IMF. (Dec. 2024). *2024 Article Iv Consultation—Press Release; Staff Report; And Statement By The Executive Director For Kuwait.* IMF Country Report No. 24/328.

Industrial Bank of Kuwai. (2020, November). Cement Sector: Building Materials Industry Sector in in Kuwait. p. Issue (2) . Retrieved from https://www.ibkuwt.com/en/documents/72/CEMENT_SECTOR.pdf

kdipa. (2022). *Healthcare & Pharmaceutical Sector*. Retrieved from A Guide for Impact Investment in the State of Kuwait 2022: https://kdipa.gov.kw/wp-content/uploads/2023/01/Healthcare-Pharmaceutical-Sector.pdf

KFAS. (2021). *Kuwait Corporate Readiness for 4th Industrial Revolution.* Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences.

Kuna. (2021, 09 26). *Kuwait's KDIPA Takes Huge Steps to Attract technology Firms*. Retrieved Jan. 2024, from https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2999796&language=en

Kuwait Institue for Scientific Research. (2024). *Nnovative Desalination Technologies*. Retrieved from https://www.kisr.edu.kw/en/program/10/

lloyds Bank. (2024). *Kuwait: Economic and Political Overview*. Retrieved from https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/kuwait/trade-profile

Middle East Briefing. (2023, November 27). *Kuwait's Economy: Opportunities, Challenges, & 2024 Outlook*. Retrieved from https://www.middleeastbriefing.com/news/kuwaits-economy-opportunities-problems-2024-outlook/

NBK. (2025, January 15). *Kuwait: Preliminary data show GDP fell in Q3: Economic Insight*.

OPEC. (2024, Sep. 05). *No 13/2024: Saudi Arabia, Russia, Iraq, the United Arab Emirates, Kuwait, Kazakhstan, Algeria, and Oman extend voluntary cuts*. Retrieved from https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/7369.htm

Oxford Business Group. (2019). *Kuwait'S New Industrial Zones and Petrochemical Products Spark Expansion*. Retrieved Jan. 2024, from https://oxfordbusinessgroup.com/reports/kuwait/2019-report/economy/building-blocks-new-industrial-zones-and-diversified-petrochemical-products-spark-expansion

The United Nations: State of Kuwait Resident Coordinator Office. (2020, March 29). *A preliminary assessment of socio-economic impact of the COVID-19 on the economy of Kuwait*. Retrieved from https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/arabstates/Kuwait_Preliminary_Economic-Assessment-for-COVID19.pdf

The World Bank Group. (2024). *World Development Indicators*. Retrieved from https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

U.S. Department of Commerce. (2017). *High-Tech Industries The Role of FDI in Driving Innovation and Growth.* U.S. Department of Commerce: International Trade Adminstration. Retrieved from https://www.trade.gov/sites/default/files/2021-10/High%20Tech%20Brief%20FINAL.pdf

UNIDO. (2022). *Competitive Industrial Performance Index (CIP)*. Retrieved Jan. 2024, from https://stat.unido.org/cip/

WIPO. (2021). *Global Innovation Index*. Retrieved from https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2021/kw.pdf

World Bank. (2024). *KUWAIT*. Retrieved from https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926fdb3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-kwt.pdf

World Integrated Trade Solution (WITS). (2022). *International Trade: Kuwait*. Retrieved from source: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/KWT/StartYear/2017/EndYear/2021/Indicator/HH-MKT-CNCNTRTN-NDX#

أرقام» .(2021, 09 23) .*صناعة الكيماويات»: تحديث دراسة مشروع الأوليفينات الرابع* . Retrieved from https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1498024

أرقام .(2023, 11 12) .*مؤسسة البترول الكويتية ترصد تحديات تنفيذ إستراتيجية 2040 المحدثة* . Retrieved from https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1684099

البوابة الرسمية لحكومة الإمارات .(2024) .*مشروع 300 مليار، الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة* . Retrieved from https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/industry-science-and-technology/the-uae-industrial-strategy

الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية ,2025) .يناير .(*نبذة عن الشركة* . Retrieved from https://kspico.com/AR/about-company-overview.html

الهيئة العامة للصناعة .(2023 ,يونيو) .*الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت 3035*.

الهيئة العامة للصناعة .(2024) .*الاستراتيجيات الصناعية*. Retrieved from https://www.pai.gov.kw/industry-strategies

بنك الكويت المركزي .(2024). Retrieved from https://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/dynamic-statistical-releases/quarterly?selETable=4101

بنك الكويت المركزي .(2024) .*أبرز التطورات في ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2023* . Retrieved from https://www.cbk.gov.kw/ar/cbk-news/announcements-and-press-releases/press-releases/2024/04/202404280900-key-developments-in-the-balance-of-payments-of-the-state-of-kuwait-for-the-year-2023#:~:text=%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%AA%20%D8%B5%D8%AD%

زاوية ,2022) .مارس 14 .(*مختبرات أبوت" و"الكويتية السعودية للصناعات الدوائية" التابعة لشركة ميزان القابضة، تطلقان أول خط تصنيع لـ26 منتجاً دوائياً عالمياً في دولة الكويت* . Retrieved from https://www.zawya.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA/26-cr3b1d7l

غرفة تجارة وصناعة الكويت .(2014). *نحو تعزيز التيسير التجاري في الكويت: دراسة حول كفاءة البنية الأساسية والتنظيمية وأثرها على تدفقات وتكاليف وأسعار السلع والمنتجات في الكويت*.